

5

دور القطاع النفطي في توفير متطلبات التنويع الاقتصادي في العراق



أ.د. يحيى حمود حسن البوعلي

الباحث نور علي شعبان

دور القطاع النفطي في توفير متطلبات التنويع

الاقتصادي في العراق

أ.د. يحيى حمود حسن البوعلي

الباحث نور علي شعبان

5

دور القطاع النفطي في توفير متطلبات التنويع
الاقتصادي في العراق

أ.د. يحيى حمود حسن البوعلي
الباحث نور علي شعبان

الطبعة الأولى 2020 م

القياس: 21×14.5

عدد الصفحات: 139

نشر وتوزيع

مركز الرافدين للحوار RCD



جميع الحقوق محفوظة لـ مركز الرافدين للحوار RCD
لا يجوز النسخ أو إعادة النشر من دون موافقة خطية من المركز

المحتويات

الصفحة	الموضوع
5	نبذة عن مركز الرافدين للحوار
7	الرؤية
7	الرسالة
7	الاهداف
8	الوسائل
9	المقدمة
12	الفصل الأول: التنوع الاقتصادي المفهوم والسياسات
32	الفصل الثاني: النظرية الاقتصادية للتنوع الاقتصادي
48	الفصل الثالث: واقع القطاعات الاقتصادية غير النفطية ومساهماتها
64	الفصل الرابع: مؤشرات تنمية القطاع النفطي ومساهمته في الاقتصاد
73	الفصل الخامس: دور القطاع النفطي في توفير متطلبات التنوع الاقتصادي
81	الفصل السادس: إصلاح الهيكل الإنتاجي
106	الفصل السابع: أهم التجارب الدولية في تطوير القطاعات غير النفطية
114	الفصل الثامن: تطوير وتشجيع سياسات التنوع الاقتصادي
122	المصادر

نبذة عن مركز الرافدين للحوار

يُعدُّ مركزُ الرافدين للحوار من المراكز النوعية في العراق التي تجمعُ على منبرها النخب السياسية والاقتصادية والأكاديمية الناشطة في توجيه الرؤى والمؤثرة في صناعة القرار والرأي العام. فهو مركز فكري مستقل (THINK TANK) ، يعمل على تشجيع الحوارات في الشؤون السياسيّة والثّقافية والاقتصاديّة بين النخب العراقيّة؛ بهدف تعزيز التجربة الديمقراطيّة، وتحقيق السّلم المجتمعي، ومساعدة مؤسسات الدولة في تطوير ذاتها، من خلال تقديم الخبرات والرؤى الإستراتيجية؛ لذا يمثل المركز صالوناً للحوار يتّسم بالموضوعية والحياد ويوظف مخرجاته للضغط على صناع القرار وتوجيه الرأي العام نحو بناء دولة المؤسسات، في إطار النظام الديمقراطي، وسيادة القانون، واحترام حقوق الانسان.

تأسس المركز في الاول من شباط (فبراير) 2014 في مدينة النجف الأشرف على شكل مجموعة افتراضية في الفضاء الالكتروني تضم عددا محدوداً من السياسيين والأكاديميين والمثقفين، وقد تطورت الفكرة لاحقاً، ليتم إكسابها الصفة القانونية عن طريق تسجيل المركز في دائرة المنظمات غير الحكومية NGO التابعة للأمانة العامة لمجلس الوزراء العراقي.

يضم "مركز الرافدين للحوار" اليوم في جنباته الحوارية أكثر من سبعمائة عضو عراقي من التوجهات السياسية والاختصاصات الأكاديمية والمذاهب الدينية كافة، إذ يمكن تشبيهه بـ "عراق مصغر" اتفق فيه الجميع على اعتماد الحوار ركيزة أساسية لمواجهة المشاكل، وإنتاج حلول استراتيجية، تتناغم ورؤية المركز في بناء الوطن المزدهر. كما يعمل في أقسام المركز الإدارية 30 موظفاً من مختلف الاختصاصات.

وقد استطاع المركز خلال مدة وجيزة تحقيق مجموعة من الإنجازات عبر تسخير الطاقات المختلفة وتوظيف مخرجاتها لصالح

القضية العراقية، مستفيداً بذلك من التقنيات الحديثة في التواصل الإلكتروني مع النخب في مركز القرار ومتجاوزاً حواجز الجغرافيا والزمن والضرورات الأمنية، التي لربما تعيق الحوار المباشر.

لم يكتفِ المركز بالتواصل الإلكتروني، بل أقام مجموعة من النشاطات على أرض الواقع شملت عدداً من الندوات والمؤتمرات وورش العمل والجلسات الحوارية التخصصية وفي مجالات متعددة منها على سبيل المثال لا الحصر: تطوير القطاع المصرفي وسوق الأوراق المالية، إنضاج مشاريع المصالحة الوطنية والتسوية بين الفرقاء والتوسط في الأزمات بين حكومتي المركز والإقليم، تحسين القطاعات الخدمية والتخلص من البيروقراطية الإدارية والروتين، تحقيق الأمن المائي والغذائي، إضافة إلى استقراء العديد من الملفات الشائكة كالدستور والبترول والعلاقات الخارجية والحشد الشعبي والمنافذ الحدودية والاستثمار والرعاية الاجتماعية وغيرها.

فيما يعد ملتقى الرافدين للحوار معلماً بارزاً ضمن أنشطة المركز والذي يعد الأول من نوعه في العراق، والأكثر سعة وتنظيماً، ويهدف إلى إثراء الحوار بين صناعات القرار في القضايا التي تهم البلد، وتعزيز النقاشات بشأنها، وتبادل الخبرات مع الخبراء والأكاديميين.

رؤية المركز

المركز هو المحطة التي تتلاقح عندها آراء النخب وصناع القرار بجميع أطرافها السياسية والدينية والقومية، وبما يوفر من بيئة حوارية إيجابية تُحسِّن إيجاد الفضاءات المشتركة بين تلك الآراء، وتساهم في بناء بلدٍ مزدهر.

رسالة المركز

تشجيع وتنمية الحوارات الموضوعية والجادة بين النخب العراقية وصناع القرار بما يعزز التجربة الديمقراطية، ويحقق السلم المجتمعي، والتنمية المستدامة في العراق.

أهداف المركز

- يسعى المركز الى تحقيق جملة من الاهداف منها:
- تحقيق السلم الاجتماعي والعمل على ادامته، عن طريق تشجيع الحوار البناء والتبادل الفكري بين النخب العراقية، ضمن قواعد واطر وطنية شاملة.
- تعزير الشعور بالمسؤولية الوطنية في المجتمع، عن طريق صناعة رأي عام باتجاه ادامة التجربة الديمقراطية، والحفاظ على علاقة متوازنة، وثقة متبادلة بين النخب من جهة، وبين اجهزة الدولة ومؤسساتها من جهة أخرى.
- مساعدة مؤسسات الدولة وهيئاتها في وضع حلول للمشكلات التي تواجه عملها، من خلال تقديم الدراسات والاستشارات والرؤى الاستراتيجية من قبل باحثين متخصصين.
- توسيع قاعدة المشاركات بين الكيانات السياسية والاجتماعية، عن طريق توفير بيئة حوارية محايدة وموضوعية، توجه الحوار بما يصب في الصالح العام للوطن والمواطن.

الوسائل

- من أجل تحقيق أهداف المركز فإنه يتوسل الوسائل الاتية:
- إقامة المؤتمرات والندوات والملتقيات التخصصية في المجالات السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية، وتوفير التغطية الإعلامية المناسبة لها ومتابعة مخرجاتها.
- إصدار الكتب المؤلفة والمترجمة والمجلات والصحف والمنشورات والبحوث باللغة العربية او باللغات الأخرى، ونشرها ورقياً، أو إلكترونياً.
- عقد اتفاقاتٍ وشراكاتٍ للتعاون وتوقيع مذكرات تفاهم مع المؤسسات والمنظمات والمراكز المحلية والدولية التي تحملُ توجهاتٍ وأهدافاً تشترك مع توجهات المركز.
- عقد اتفاقيات مع الجامعات والكليات رفيعة المستوى في العراق وخارجه؛ لإقامة فعاليات علمية مشتركة تسهم في تحقيق اهداف المركز.
- إنشاءً دوائر البحوث والدراسات العلمية والفكرية والثقافية، وتشكيل اللجان المتخصصة الدائمة او المؤقتة، التي تعزز حركة البحث العلمي بما يسهم في تحقيق أهداف المركز في القضايا التي تخص العراق ومنطقة الشرق الأوسط.
- عقد حلقات الحوار والتفاهم بين المختلفين، سواء أكان اختلافهم إثنية أم عرقياً أم سياسياً؛ لتطوير آليات فهم الآخر كمقدمة لاكتشاف المشتركات الوطنية، وجعلها قاعدة الانطلاق في حوار بناء خلاق لتحقيق الاندماج الاجتماعي.

المقدمة

يعد التنوع الاقتصادي إحدى الركائز الأساسية للتنمية الاقتصادية، لأنه يؤدي إلى زيادة الاستثمار ويعزز من تراكم رأس المال الثابت واستقرار عائدات التصدير، وهو أحد عوامل الاستدامة والبحث في سبل تقليل الاعتماد على المورد الواحد في العملية التنموية، فلا بد من معرفة دور وأهمية التنوع في الاقتصاد العراقي وآثاره في ظل التذبذب المستمر في أسعار النفط، إن الاعتماد على مورد واحد كالنفط في العراق يؤدي إلى حدوث مخاطر متعددة وتحديات خاصة في ظل الأوضاع الراهنة التي تشهد انخفاض أسعار النفط، إن ما شهده العراق هو شبه ما حصل في هولندا بعد اكتشافه النفط وبروز ظاهرة المرض الهولندي، بالتالي إن تبني استراتيجية تنوع مصادر الدخل أصبحت ضرورة لا بد منها خاصة في ظل ظروف تقلبات وعدم استقرار أسعار النفط، ففي حالات انخفاض أسعار النفط وحتى و في ظل عدم انخفاض الأسعار فإنه يجب الاستعداد واخذ الاحتياطات اللازمة خاصة في ظل اقتصاد ريعي خالص.

لقد اتسم التنوع الاقتصادي في العراق بالضعف طيلة للمدة السابقة حيث إن قطاع التعدين هو المسيطر على الناتج المحلي الإجمالي، متفوقاً بذلك على بقية القطاعات، أيضاً تدهور القطاع الزراعي ويشكل مساهمة متواضعة في الناتج المحلي الإجمالي، فضلاً عن ضعف في بنتيه الإنتاجية بشقيها الحيواني والنباتي. ومن ثم تخلف في القطاعات الإنتاجية (الزراعة والصناعة) وكذلك تدني في القطاعات الخدمية غير النفطية

وضعف مساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي، بالرغم من وجود الإمكانيات وتوافرها ويرجع ذلك الضعف والتدني في هذه القطاعات إلى الحروب والأزمات التي عانى منها العراق طيلة السنوات الماضية وكذلك الفساد المالي والإداري.

إن ضعف القطاعات الإنتاجية غير النفطية والقطاعات الخدمية ترتبت عليه آثار سلبية في الاقتصاد العراقي مما أدى إلى ضعف القطاعات الإنتاجية المحلية وقصورها عن تلبية الطلب المحلي، ومن ثم زاد الاعتماد على السلع المستوردة لتعزز من اختلال وتبعية الاقتصاد العراقي وزيادة انكشافه على العالم الخارجي. إن اعتماد الموازنة العامة على النفط الخام الذي يرتبط بالسوق الدولية يجعل الإيرادات عرضه لعدم الاستقرار الناجمة عن تقلبات أسعار النفط الدولية هذا من جهة ومن جهة أخرى تزايد النفقات العامة في العراق مما أدى إلى ظهور العجز في الموازنة العامة. وعلى ضوء الانعكاسات السلبية السابقة فإنه يجب انتهاز إستراتيجية جديدة تهدف إلى تنويع مصادر الإيرادات العامة وعدم الاعتماد على القطاع النفطي بصورة رئيسة لتمويل الميزانية العامة وهذا ما يعرف بسياسات التنويع الاقتصادي الذي يتطلب تنمية واستثمار قطاعات اقتصادية أخرى. والقطاع الذي يمتلك مقومات القطاع الدافع والقائد لعملية التنمية الاقتصادية في العراق هو القطاع النفطي. إذ يؤدي القطاع النفطي دوراً مهماً على مستوى اقتصادات دول العالم بشكل عام وعلى مستوى اقتصاد العراق بشكل خاص لما يمتلكه القطاع النفطي من مميزات يمكن إن يصبح كأحد القطاعات

المهمة لإحداث التنمية الاقتصادية خاصة إذا ما تم استغلال هذه المميزات عن طريق وضع خطط اقتصادية لتحقيق التنوع الاقتصادي المراد.

وعليه لا بد من تطبيق سياسة التنوع الاقتصادي عن طريق الاستفادة من الوسائل والإمكانات المتاحة لمواجهة انخفاض الموارد المالية النفطية، فالموارد المالية الريعانية التي حصل عليها العراق بعد 2003 لم تحقق نتائج ايجابية وتحولات جديدة في هيكل الناتج المحلي كونها أنفقت في ظل غياب التخطيط الاستراتيجي وعدم استثمارها بالشكل الأمثل، فضلاً عن إن نسبة كبيرة من هذه الموارد وضعت في مشروعات شبه فاشلة وميزانيات تشغيلية لدوائر معطلة وهدر نسبة كبيرة منها بسبب الفساد المالي والإداري.

ان عدم تنوع الاقتصاد العراقي باتت ترهق كاهل الاقتصاد العراقي منذ عقود طويلة والمتمثلة بتخلف قطاعاته الإنتاجية غير النفطية وضعف مساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي مما أدى إلى عدم استقرار الاقتصاد العراقي. ومن ثم التركيز في طبيعة الاقتصاد العراقي الريعاني وفي عدم استغلال العوائد المالية المتأتية من تصدير النفط الخام إلى الأسواق العالمية بصورة اقتصادية فضلاً عن اعتماد جميع قطاعاته الاقتصادية المختلفة على هذه الإيرادات المتسمة بالتذبذب، وما يترتب على هذا الاعتماد من آثار سلبية في الاقتصاد العراقي.

الفصل الاول

التنويع الاقتصادي المفهوم والسياسات

يتناول في هذا الفصل الإطار النظري للتنويع الاقتصادي ومفهومه ومبرراته ومعايره التي يمكن من خلالها معرفة، إذ ما كانت اقتصادات الدول متنوعة اقتصادياً أو إنها أحادية الجانب،

أولاً: مفهوم التنويع الاقتصادي:

يعرف التنويع الاقتصادي (Economic Diversification) على انه تنويع مصادر الدخل من خلال زيادة نسبة مساهمة القطاعات الإنتاجية، بغية تأسيس قاعدة اقتصادية لتحقيق الاستفادة الممكنة من الموارد المادية والبشرية المتوافرة التي يعتمد استمرارها على المؤشرات الداخلية دون المؤشرات الخارجية، فضلاً عن تقليل الاعتماد الرئيسي إنتاج و تصدير للسلعة واحدة (العلي، 2016: 37).

ويقصد بالتنويع الاقتصادي هي عملية تنموية تعتمد على تحولات هيكلية تهدف لزيادة وتنويع القدرة الانتاجية للاقتصاد ينجم عنها رفع القدرات الانتاجية والتصديرية في القطاعات السلعية او الخدمية. بمعنى اخر هناك ثلاثة مجالات ينصب عليها تنويع اقتصاد الدولة هي: تنويع القاعدة الانتاجية السلعية والخدمية، التي تؤدي الى تنويع الصادرات، ومن ثم تنويع العائدات المالية للدولة. ويشكل تنويع القاعدة الانتاجية حجر الزاوية في تحقيق مستويات التنويع الاقتصادي في الدول

وشرطاً ضرورياً لتنويع الصادرات وكذلك لمصادر دخل الموازنة العامة، من خلال توجه سياسات الإنتاج المحلي الصناعية والزراعية نحو الأسواق الدولية وتطوير سياسة الضريبة وتعزيز مساهمة القطاع الخاص في النشاط الاقتصادي وتقليل مساهمة النفط في الناتج المحلي الإجمالي (تقرير التنمية العربية، 2018:

(65

كما يعرف بأنه تنويع هيكل الإنتاج الذي يؤدي بدوره إلى إيجاد قطاعات جديدة تفتح مجالات كثيرة لفرص عمل أكثر، ومن ثم ينخفض الاعتماد الرئيسي على قطاع النفط، مما يؤدي إلى رفع معدلات النمو (الشبيبي، 2010: 108).

ويعرف بأنه تنويع مصادر الدخل وعدم الاعتماد المفرط على النفط عن طريق تبني أسلوب متوازن للتنمية الاقتصادية ويضمن دخلاً عالياً للاقتصاد في حال نهاية عصر النفط، ويرافقه ذلك حدوث تغيرات في البنية الاجتماعية والاقتصادية وهيكل الإنتاج (غيلان، 2007: 33-34).

أن التنويع الاقتصادي ينصرف معناه إلى مشاركة متزايدة للقطاعات الانتاجية في تكوين الناتج المحلي الإجمالي من خلال بناء قاعدة اقتصادية صناعية وزراعية يتم الاستثمار فيها من اجل تقليل الاعتماد المفرط على المورد الخام الطبيعي الناضب، الذي يتم استغلاله لأغراض التصدير، ومن ثم رفع قدراتها الإنتاجية دون إن تكون مميزة بدرجة عالية لتكون بديلة عن المورد الوحيد الناضب وغير المتجدد دلالة على إن التنويع الاقتصادي هو تنويع مصادر الناتج المحلي الإجمالي أو تنويع

الأسواق أو الصادرات. ويوجد نوعين للتنوع الاقتصادي النوع الاول يسمى التنوع افقياً، إذ يتم البحث عن انتاج سلع جديدة في القطاع نفسة، اما النوع الاخر فهو التنوع عمودياً، إذ يتم اضافة مدخلات لمراحل عملية الاستيراد لتضيف الروابط الامامية والخلفية بدون رفع القيمة المضافة (مرزوك، 2013: 8-7).

ثانياً: مبررات التنوع الاقتصادي

تكمن مبررات التوجه إلى التنوع الاقتصادي لما له من أهمية كبيرة في تحقيق مكاسب تنموية ونتائج ايجابية من جهة والى تجنب المخاطر الآنية والمستقبلية من جهة أخرى، حيث إن التنوع يعمل على تحقيق التنمية الاقتصادية من خلال توفير عائدات وصادرات مستقرة فضلاً عن استغلال معظم عناصر الإنتاج ومن ثم زيادة الاستثمار. كذلك يقلل من حدوث الصدمات الخارجية نتيجة تقلبات الأسعار المستمرة وارتفاع وانخفاض العرض والطلب على السلع المتداولة دولياً مما قد ينعكس سلباً على الاقتصاد المحلي، وللتنوع الاقتصادي العديد من المبررات المتمثلة بالآتي:

1. يعتمد تمويل الميزانية العامة في اقتصادات الدول الريعية بشكل مباشر على الإيرادات النفطية، وبما إن النفط يتميز بعدم استقرار أسعاره لأنه يعتمد على عوامل خارجية وسياسية، لذا فان الموازنة ستكون شديدة الحساسية نتيجة اعتمادها على أسعار النفط،

- ومن ثم يعوق من تنفيذ الخطط المستقبلية، لذا وجب التنوع الاقتصادي الذي يؤدي إلى إيجاد قاعدة إنتاجية تسهم بها بقية القطاعات بنسبة على الأقل تساوي الإيرادات المصدرة من النفط (الجبوري، 2016: 1).
2. يعد النفط مورد ناضب ان عملية استخراجه بمثابة استنزاف مخزونه، لذا فإن تنوع القاعدة الاقتصادية يؤدي إلى إيجاد موارد متجددة باستمرار، وبما إن النفط المستخرج لا يمكن تعويضه، فان الاعتماد على مصادر بديلة للنفط يؤدي إلى تحقيق استقرار الاقتصاد، مما يؤمن للجيل المستقبل حاجاته من الموارد.
3. يؤدي التنوع الاقتصادي إلى التخلص من ظاهرة المرض الهولندي التي تعاني منها اغلب الدول النفطية نتيجة ازدهار مورد النفط بها وارتفاع صادراته مما يؤدي إلى ارتفاع قيمة العملة المحلية قياساً بالأجنبية، فترتفع الأسعار المحلية وتنخفض قدراتها التنافسية في الأسواق المحلية فيقل الطلب عليها ويزداد الطلب على السلع الأجنبية (الشمري، 2016: 4).
4. يسهم التنوع الاقتصادي في تقليل خطر الانكشاف الاقتصادي. وبما إن الاقتصاد غير قادر على الإنتاج المتنوع فتكون نسبة الاستيرادات عالية وتزداد نسبة الانكشاف الاقتصادي (سالم، 2012: 65).
5. يعمل التنوع الاقتصادي على تنمية وتطوير القطاعات الاقتصادية المختلفة، إذ لابد من إحداث تغيرات

اقتصادية وتغير في هيكل الإنتاج في الدول التي تعتمد على مورد واحد، فعلى الرغم من أن الدول النفطية شهدت إيرادات مالية ضخمة إلا إنها لم تستغلها في بناء قاعدة صناعية وزراعية ولم تستطع الخروج من مأزق المورد الواحد ولم تحقق تجارب تنويع اقتصادي ملحوظة عدا بعض الدول كالإمارات والسعودية الأمر الذي شجع الدول على التنويع الاقتصادي وتطوير القطاعات الأخرى كالنقل والمواصلات والصناعة والزراعة وزيادة مساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي (معلة واحمد، 2015: 46).

6. يمكن إن يؤدي التنويع الاقتصادي إلى التحول ضد التقلبات الاقتصادية خارج الدولة، إذ إن الدول الحادية هي أكثر عرضة للتقلب تبعاً لتقلب هذا القطاع، على عكس الدول متنوعة الاقتصاد كونها تمتاز بتنوع هيكل الصادرات (Paulo، 5: 2013). وعليه فإن التنويع الاقتصادي يعمل على حماية اقتصاد الدولة من الصدمات الخارجية لأنها وبسبب اعتمادها على مورد الواحد سيكون اقتصادها محاطاً بظروف غير مستقرة ويكون عرضة للتقلبات (Steven, 2003: 3).

7. يعمل التنويع الاقتصادي على استيعاب العمالة وزيادة إنتاجيتهم على عكس بقاء الاعتماد على القطاع الاستخراجي النفطي الذي يمتاز بالتقدم التكنولوجي وقلة العمالة (Bertheelemy, 2001: 55).

8. يسهم التنوع الاقتصادي في تعزيز التكامل الاقتصادي وتحسين الوفورات الداخلية من خلال تقوية الروابط بين القطاعات الاقتصادية حيث إن فكرة التكامل تعني إن قطاعاً اقتصادياً يعتمد في نموه على قطاع آخر مثال على ذلك الصناعة تعتمد على الزراعة في تلبية المواد الخام والزراعة تعتمد على الصناعة في تزويدها بالأسمدة وغيرها. أما الوفورات الداخلية فتعني إن كل قطاع مصدر يمد القطاع الأخر بما يحتاجه من منتجات (Herzer and Nowak, 2006: 2).

9. يؤدي التنوع الاقتصادي إلى زيادة معدلات النمو الاقتصادي من خلال زيادة عدد قطاعات التصدير وتنوع الصادرات (Herzer and Nowak, 2006: 2).

ثالثاً: معايير التنوع الاقتصادي:

هنالك العديد من المعايير التي يمكن من خلالها معرفة، إذا ما كانت اقتصادات الدول متنوعة اقتصادياً أو إنها أحادية الجانب ومن هذه المعايير:

1. تطور نسبة تنوع الصادرات:

يعد هذا المؤشر من المعايير المهمة في التنوع الاقتصادي، إذ ينص على أنه كلما زادت نسبة حصة الصادرات النفطية من الصادرات الكلية دل ذلك على نقصان التنوع الاقتصادي، وعلى العكس، إذ اقلت نسبة الصادرات النفطية عن الصادرات الكلية

دل ذلك على زيادة في التنوع ويمكن الحصول على هذه النسبة من خلال تطبيق المعادلة الآتية (خضر، 2004: 10):

$$RXO = \frac{\sqrt{\sum_{i=1}^I \left(\frac{x_i}{X}\right)^2}}{I} \times 100 \dots \dots \dots (1 - 1)$$

حيث إن: (RXO) تمثل مؤشر هيرشمان، (I) إجمالي عدد السلع الممكن تصديرها، (X) إجمالي الصادرات الكلي، (xi) قيمة الصادرات النفطية.

2. مؤشر درجة أهمية الواردات إلى الناتج المحلي الإجمالي:

يبين هذا المؤشر درجة الواردات أي معرفة الاعتماد المتزايد على الخارج وتتم معرفة ذلك من خلال الصيغة التالية (رسن وحسين، 2017: 121):

$$Dm = \frac{mi}{GDP} \times 100 \dots \dots \dots (1 - 2)$$

حيث إن:

(Dm) تمثل درجة أهمية الواردات (mi) ، تمثل الواردات، (GDP) الناتج المحلي الإجمالي

3. نسبة مساهمة القطاعات الاقتصادية في الناتج المحلي الإجمالي:

يبين هذا المؤشر نسبة مساهمة القطاعات الاقتصادية المختلفة النفطية وغير النفطية في الناتج المحلي الإجمالي، فإذا كانت نسبة مساهمة قطاع معين كالنفط مثلا نسبة عالية قياسا ببقية القطاعات دل ذلك على إن الاقتصاد أحادي الجانب ولا يتصف بالتنوع. إن كفاءة الاقتصاد تكون معتمدة على عدة عوامل منها معدل النمو السنوي، حجم الإنتاج، نسبة مساهمة القطاع شرط إن لا يرافقه نقصان في نسبة مساهمة القطاع في الناتج المحلي الإجمالي، إذ يمكن حساب نسبة المساهمة لآي قطاع من خلال الصيغة التالية (رسن وثامر، 2017: 120) :

$$Ri = \sqrt{\left(\frac{Pi}{GDP}\right)^2} \times 100 \dots\dots\dots(1 - 3)$$

حيث إن: (Ri) تمثل نسبة مساهمة القطاع (i) في الناتج المحلي الإجمالي، (pi) تمثل الناتج في القطاع (i)، (GDP) تمثل الناتج المحلي الإجمالي في السنة (t).

4. مؤشر درجة الانكشاف الاقتصادي

يمكن حساب هذا المؤشر من خلال الصيغة التالية (سالم، 2012: 65):

$$DE = \frac{E + I}{GDP} \times 100 \dots\dots\dots(1 - 4)$$

حيث إن (DE) تمثل درجة الانكشاف الاقتصادي، (E) تمثل الصادرات، (I) تمثل الواردات، (GDP) تمثل الناتج المحلي الإجمالي، ويبين هذا المؤشر مجموع الصادرات التي تباع خارج البلد مضافاً إليها ما يستورد البلد من الخارج، مقسوماً على الناتج المحلي الإجمالي فإذا كانت نسبته مرتفعة دل ذلك على تبعية البلد إلى الخارج.

5. توزيع إجمالي القوى العاملة على القطاعات:

هو أحد المقاييس المهمة، إذ يبين مدى توزيع القوى العاملة على القطاعات الاقتصادية المختلفة النفطية وغير النفطية، فإذا كان توزيع العمالة بنسبة ملائمة على مختلف القطاعات دل ذلك على التنوع الاقتصادي والعكس، إذ اكانت نسبتهم متركزة صوب قطاع واحد يدل ذلك عندها على عدم وجود التنوع الاقتصادي. ويمتاز القطاع الزراعي بصورة عامة بأنه قطاع يستقطب اليد العاملة بدرجة كبيرة قياساً بالقطاع النفطي الذي تقل فيه معدلات اليد العاملة وذلك للتقدم التكنولوجي الذي تمتاز به الصناعة النفطية (معدة واحمد، 2015: 50) ويمكن حساب مساهمة كل قطاع في توظيف اليد العاملة على وفق الصيغة الآتية(رسن وثامر، 2017: 121):

$$Ri = \frac{Li}{Lt} \times 100 \dots \dots \dots (1 - 5)$$

حيث إن: (R) تمثل نسبة مساهمة القطاع (I) في الأيدي العاملة.
(Li) تمثل العاملين في القطاع (I).
(Lt) تمثل العاملين في جميع القطاعات.

رابعاً: سياسات التنوع الاقتصادي

تعد سياسات التنوع الاقتصادي من السياسات المهمة التي لها الدور الكبير في وضع الاقتصاد في مساره التنموي الصحيح، كونه يعاني الكثير من الاختلالات التي لم تتمكن الإيرادات النفطية من معالجتها ومعالجة مشاكله، لذا يجب إيجاد طرائق وسياسات مناسبة لتحقيق الاستقرار الاقتصادي وتوفير فرص عمل، وكذلك تحسين مستوى المعيشة وذلك بتنوع مصادر الدخل ومن أهم هذه السياسات:

1. إصلاح الهيكل الإنتاجي: تهدف عملية تنوع هيكل الإنتاج إلى إيجاد قطاعات جديدة تستقطب اليد العاملة، وتؤدي إلى تحقيق استقرار اقتصادي، وتتطلب هذه العملية وضع برامج وخطط استثمارية لتنوع مصادر الدخل والتقليل من مخاطر الاعتماد على النفط. يمكن الاستفادة من تجارب بعض الدول في مجال التنوع الاقتصادي، إذ قامت تلك الدول بالاستفادة من الميزات المتاحة فيها من أجل التنوع الاقتصادي، فمثلاً قامت السعودية بتركيز جهود التنوع على الصناعات التي فيها ميزة تنافسية واضحة والتي تعتمد على النفط بصورة خاصة مثل الصناعات البتروكيمياوية. وقامت الإمارات بالاستفادة من موقعها الجغرافي وتوظيفه في التنوع الاقتصادي، حيث أنفقت الكثير من الأموال للاستثمار في تنشيط التجارة الحرة

وقامت بإنعاش السياحة، فضلاً عن توفير البيئة والمناخ الملائم لتطوير الصناعة والتجارة (الابراهيم، 2010: 1).

2. **سياسة الخصخصة:** هي من السياسات المهمة التي شاع ظهورها وازداد الطلب على تطبيقها في سبعينات القرن الماضي، من قبل الدول النامية والمتقدمة بسبب حالة الركود الاقتصادي وازدياد معدلات التضخم، من خلال تشجيع سياسة الخصخصة في نقل ملكية المشروعات من القطاع العام إلى القطاع الخاص والعمل باليات السوق. ولقد نشطت الخصخصة في المملكة المتحدة مع بداية حكم المحافظين برئاسة مارغريت تاتشر وأواخر السبعينات من القرن العشرين، وتم تطبيقها في قطاعات مختلفة مثل الكهرباء، الاتصالات، النقل، الإسكان بهدف تحسين نوعية الخدمات (العساف، 2009: 140). إن عملية التحول من القطاع العام إلى القطاع الخاص يتم على أساليب متعددة أهمها:

- أ- **بيع وحدات القطاع العام:** وتتخذ هذه العملية عدة أشكال من أهمها:
- الاكتتاب العام في سوق الأوراق المالية.
 - البيع المباشر للقطاع العام.
 - تحويل العاملين بالشركة إلى مساهمين.
 - نظام الصكوك أو الكوبونات التي توزع على المواطنين بنسب محددة.

- ب- التعاقد أو خصخصة الإدارة: وفي هذه الطريقة تبقى ملكية رأس المال للدولة وتتنافس وحدات القطاع الخاص للحصول على عقود تخولها للإدارة مقابل مزايا كحصصة في الربح أو الإنتاج.
- ج- السماح للقطاع الخاص بمزاولة نشاطات يحتكرها القطاع العام: يؤدي هذا الأسلوب إلى توسيع مشاركة القطاع الخاص مع القطاع العام، إذ يتم إصدار قوانين وإزالة القيود التي تمنع دخول القطاع الخاص ومزاويلته لبعض الأنشطة التي يحتكرها القطاع العام، وبعد مدة من الزمن سيؤدي ذلك إلى توسيع مشاركة القطاع الخاص، وهذا ما يعرف بالخصخصة التلقائية (كريم، 2010: 159).
- د- أسلوب بناء- تشغيل- تحويل: وهذا الأسلوب يسمح للقطاع الخاص ببناء مشروع معين واستغلاله دون مقابل وبعد ذلك يتم تسليمه إلى الحكومة.
- هـ- أسلوب بناء- تشغيل- تملك: وهو شبيه بالأسلوب السابق إلى حد كبير إلا أنه في الأخير يحق للمستثمر من القطاع الخاص بتملكه بدلا من أن يقوم بتسليمه إلى الحكومة.
- و- أسلوب بناء- تشغيل- تملك- تحويل: ويختلف عن الأسلوبين السابقين في كون أن المستثمر بعد إن يملك المشروع يستغله لمدة محددة وليس للأبد وبعد ذلك يقوم بإرجاعه إلى الدولة (أبو عمرية، 2008: 12).

إن الغاية الأساسية من تبني سياسة الخصخصة هو لتحقيق مجموعة من الأهداف ومن أهمها:

- أ- **خفض الإنفاق الحكومي:** معظم الدول النامية تعاني من عجز في كل من الميزان التجاري والمدفوعات للذين أديا إلى تفاقم المديونية الخارجية، لذا في مثل هذه الحالة أصبحت سياسة الخصخصة ضرورية وذات فائدة لتقليل الإنفاق الحكومي في المجالات التي يُعدّ وجود الحكومة فيها امراً غير ضروري (الربيعي، 2004: 122).
- ب- **زيادة الكفاءة الاقتصادية:** تشمل الكفاءة الاقتصادية كفاءة الإنتاج وتعتمد على إنتاج الكمية نفسها بأقل حد ممكن من التكاليف، أو إنتاج أكبر كمية بالتكاليف نفسها. ويعتقد بعض مؤيدو الخصخصة إن المؤسسات العامة تمتاز بانخفاض الكفاءة الاقتصادية والسبب في ذلك إن هذه المؤسسات تكون مدعومة من حيث رأس المال، كما إنها محمية من التنافس على عكس ما هو عليه في المؤسسات الخاصة التي تحاول التنافس فيما بينها، كذلك تبذل أقصى الجهود للحصول على رأس المال، ومن ثم تكون كفاءتها الاقتصادية أفضل من كفاءة المؤسسات العامة (كريم، 2010: 160).
- ج- **الحد من تدخل الدولة:** أدى ازدياد تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية والاجتماعية وخاصة في الدول الاشتراكية والنامية إلى ظهور العديد من المشكلات من أهمها (الوهاب، 2015: 4-6):

- زيادة البطالة وخاصة البطالة المقنعة.
- إهدار الحوافز والمبادرات الفردية.
- رفع تكلفة السلع والخدمات التي تنتجها الدولة نتيجة لضعف المنافسة مما أدى إلى رفع الأسعار.
- تقوم الدولة بزيادة إيراداتها عن طريق فرض ضرائب جديدة أو رفع سعر الضرائب العامة وذلك لمواجهة زيادة تكلفة السلع والخدمات مما يؤدي إلى تحمل المستهلك عبء زيادة التكلفة.

د- الحد من الفساد: يؤدي في الغالب إحلال القطاع الخاص محل نظيره القطاع العام مع تنظيم الدولة للسوق الى تقليل من ظاهرة الفساد وسيطرة فئات معينة أو أحزاب على الجوانب الاقتصادية، كما ان سيطرة الاحزاب الحاكمة يؤدي الى توجيه سيطرة الدولة على الحياة الاقتصادية والاجتماعية وإصدارها لسياسات اقتصادية تدخلية لصالحهم دون بقية أفراد طبقات المجتمع (الوهاب، 2015: 4-6).

إلا إن هنالك آثاراً سلبية بعملية الخصخصة كونها عملية ستواجه العديد من الصعوبات من أهمها (كريم، 2010: 160-161):

أ- الآثار الاقتصادية: سيطرة فئات معينة على أهم قطاعات الاقتصاد المهمة مثل الغاز، الكهرباء والصحة والتعليم وغيرها وكذلك المصانع المتطورة كما في

- روسيا، فضلاً عن إنها تؤدي إلى زيادة أسعار السلع والخدمات ومن ثم انخفاض متوسط دخل الفرد.
- ب- الآثار الاجتماعية: قد تؤدي إلى تسريح عدد كبير من العمالة والتراجع في توفير فرص العمل، كذلك تعمل على تفاقم أزمة الفقر بسبب انتشار ظاهرة البطالة، فضلاً عن عدم الاستقرار الاجتماعي.
- ج- الآثار السياسية: تتمثل ببيع أسهم مشروعات رابحة إلى شركات كبرى صديقة للمؤسسات الحكومية، إذا تمت الخصخصة في بعض الدول على أساس معايير اقتصادية خاطئة واعتبارات سياسية غير لائقة ومن ثم أصبحت الخصخصة هنا شكلاً من أشكال الفساد السياسي والاقتصادي.
3. سياسة الاستثمار الأجنبي المباشر: ازدادت واتسعت ظاهرة الاستثمارات الأجنبية وخصوصاً بعد الحرب العالمية الثانية، إذ خلفت الحرب عدة مشكلات اقتصادية واجتماعية، تبنت الدول المتضررة القيام بتلك الاستثمارات من أجل النهوض باقتصاداتها وحل مشكلاتها وخصوصاً بعدما أدت الحرب إلى تدمير معظم اقتصاداتها.
4. للاستثمار الأجنبي المباشر عدة تعاريف وذلك لتعدد مصادره وأشكاله. ويقصد به قيام مستثمر بامتلاك أصل أو موجود في البلد المستقل والمستثمر موجود ومستقر في البلد الأم

(ال زيارة، 2009: 73) كما يعرفه بعضهم على انه قيام مستثمر أو شركة بالاستثمار في مشروعات تقع خارج حدود الدولة الأم والهدف من ذلك هو زيادة التأثير في تلك المشروعات(خضر، 2004: 3). ويرى بعض الباحثين إن الاستثمار الأجنبي على انه استخدام الموارد المالية في الخارج بغية إنشاء المشروعات المختلفة في البلد المضيف وذلك عن طريق مشاركتها مع رأس المال الوطني والاكنتاب في الأسهم والقروض (يحيى، 2007: 59).

أ- أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر:

يتخذ الاستثمار الأجنبي المباشر عدة أشكال من حيث النوع والهدف وذلك على حسب المستثمر أو البلد المضيف، لذا فأن هناك تبايناً بين هذه الأنواع والأهداف ويمكن تصنيف الاستثمار الأجنبي المباشر على أثرها على حسب الهدف الذي ينوي إليه إلى :

- استثمار يبحث عن المصادر: يهدف هذا النوع من الاستثمار إلى استغلال ميزة الدول الغنية بالمواد الأولية كالنفط والغاز والمنتجات الزراعية، فضلاً عن الاستفادة من وجود عمالة ماهرة أو انخفاض تكاليف أجورهم (الصبيحي، 2016: 12).
- استثمار يبحث عن الكفاءة وجودة الأداء: إذ يقوم المستثمر الأجنبي بالاستفادة من توافر اليد العاملة، فضلاً عن رخص أجورها وارتفاع درجة المهارة فيها، إذ تقوم الشركة للقيام بتصنيع أجزاء المنتج أو الجمع

النهائي له في الدولة المستقبلية بسبب ارتفاع أجور اليد العاملة في الدولة الأم (جاسم، 2017: 416).

- استثمار الباحث عن الأسواق: إن قيام مثل هذا النوع من الاستثمارات له عدة أسباب منها ارتفاع أجور النقل في الدولة المضيفة، فضلاً عن القيود المفروضة على الواردات لذا فإن الشركة تقوم بالاستثمار لأنه يكون أكثر جدوى من التصدير لها أي انه يحل محل التصدير.
- الاستثمار الباحث عن أصول إستراتيجية: وتقوم الشركة المستثمرة في هذا النوع بالاستثمار في مجال البحث والتطوير بغية تعظيم أرباحها وعادة تجري هذه الاستثمارات في المراحل اللاحقة لنشاط الشركات متعددة الجنسيات، ولهذا النوع من الاستثمار اثر كبير في توسع التجارة في جانبي الإنتاج والاستهلاك، كما انه يعد بمثابة تصدير العمالة المهاجرة من قبل الدول النامية (قويدري، 2011: 22).

ب- مزايا الاستثمار الأجنبي المباشر:

تهدف الدول النامية المشجعة للاستثمار الأجنبي إلى الاستفادة من الإمكانيات التكنولوجية والفنية والإدارية التي تمتلكها هذه الشركات، إذ إن بعض الدول النامية تمتلك المال اللازم لإنشاء المشروعات إلا إن النقص في الخبرات الفنية يحول دون تنفيذ تلك المشروعات ويمكن إيجاز أهم مزايا الاستثمار الأجنبي المباشر كما يأتي (الاسرج، 2006: 1):

- تدريب العمالة المحلية عن طريق توظيفهم في فروع الشركات الأجنبية واكتساب المهارات العالية لهم ثم يقوم العاملون بنقل تلك الخبرات والإمكانات المكتسبة إلى الشركات الوطنية.
- إقامة علاقات علمية بين الشركات الأجنبية ومراكز البحث والتطوير المحلية. وهذا يؤدي إلى اكتساب تلك المراكز أحدث التقنيات والتكنولوجيا التي تمتلكها تلك الشركات الأجنبية.
- قيام الشركات متعددة الجنسيات بتوفير الاحتياجات اللازمة للشركات الوطنية من الآلات والمعدات والمساعدات الفنية بشروط ميسرة، مما يسمح للشركات الوطنية فرصة إنتاج سلع بالموصفات العالمية، ومن ثم القدرة على تصدير منتجاتها إلى الأسواق الخارجية
- حدوث منافسة بين فروع الشركة متعددة الجنسيات والشركات الوطنية مما يدفع الشركات الوطنية لتطوير قدراتها والسعي للحصول على أحدث النظم مع تطوير قدرتها الفنية والبشرية.
- يحفز الاستثمار الأجنبي كوادر الشركات الوطنية على عدم الهجرة إلى خارج البلد حيث إن هذه الشركات توفر ظروف العمل نفسها تلك الظروف التي تتوافر في الخارج مما تعمل على عدم إبعاد الخبرات الوطنية والاستفادة منها.

- يؤدي الاستثمار الأجنبي إلى تكوين رأس المال، فضلاً عن مساهمته في بناء وتنمية مستويات إنتاجية جديدة ورفع إنتاجية العمالة.

ج- محددات الاستثمار الأجنبي المباشر:

يعتمد الاستثمار الأجنبي المباشر بصورة رئيسة على عدة عوامل تشكل مجملها مناخ الاستثمار الذي يؤثر في عملية استقطاب المستثمر الأجنبي للدولة المضيفة ومن أهم هذه العوامل:

- **المحددات السياسية:** إن الاستقرار السياسي في الدولة المضيفة له الدور الكبير في جذب الاستثمارات الأجنبية، إذ إن المستثمر الأجنبي لا يأخذ عوامل السوق والعوائد المتأتية من المشروع المراد استثماره فحسب بل أيضاً يأخذ بعامل الاستقرار السياسي، إذ يفضل المستثمر الأجنبي النظام السياسي الديمقراطي الذي يمتاز باستقراره على عكس بقية الأنظمة التي تكون عرضة للتقلب والتغير (الثعلبي والثعلبي، 2015: 8).
- **المحددات الاقتصادية:** تتعلق بالعوامل الاقتصادية التي توفر المناخ الملائم للاستثمار، ومنها السياسات الاقتصادية المتبعة في البلد المضيف وطبيعة السياسة النقدية وكفاءة الجهاز المصرفي وكذلك استقرار التعريفات الكمركية واعتدالها في ظل معدلات تضخم مقبولة وكل هذه العوامل تؤثر في جذب الاستثمارات الأجنبية إلى الدولة المضيفة (جباري و الحدد، 2013: 153-154).

- **المحددات القانونية والتشريعات:** تتمثل بالقوانين والتشريعات التي تضمن للمستثمر حوافز وإعفاءات ضريبية وكجمركية، فضلاً عن إمكانية تحويل الأرباح لأي دولة، ولهذا تتنافس الدول فيما بينها لإصدار قوانين وتشريعات محفزة للاستثمار تفوق الحوافز التي تقدمها الدول الأخرى شرط إن لا تؤثر هذه القوانين والتشريعات في الموارد القومية وعلى سيادة ومكانة الدولة المضيفة (الثعلبي و الثعلبي، 2015: 9)
- **المحددات الإدارية:** إن من العوامل المهمة المحددة للاستثمار الأجنبي المباشر هو النظام الإداري السائد في الدولة المضيفة، إذا إن المستثمر الأجنبي يرغب في الحصول على ترخيص الاستثمار بأقل زمن ممكن لأخذ رخصة إنشاء مشروع استثماري وهذا يتطلب وجوده أجهزة حكومية تعمل على نظام العمليات الإدارية فضلاً عن خلوها من عمليات الفساد المالي والإداري (الربيعي، 2011: 1) .

الفصل الثاني:

النظرية الاقتصادية للتنوع الاقتصادي

لابد من التطرق الى اهم سياسات التنوع الاقتصادي التي لها دور كبير في وضع الاقتصاد في مساره التنموي الصحيح كونه يعاني الكثير من الاختلالات التي لم تتمكن الإيرادات النفطية من معالجتها فضلا عن إيضاح القاعدة التي يمكن إتباعها من خلال تبني هذه السياسات ومناهج للوصول إلى تحقيقها.

ان الاعتماد على النظرية الاقتصادية يعد امراً ضرورياً لوضع الحلول العملية واتخاذ قرارات تستند على الاسس العلمية لحل المشكلات المتعلقة بالتنوع الاقتصادي، وتفعيل المتغيرات الاقتصادية المؤثرة بالاقتصاد الكلي وتفسير سلوك تلك المتغيرات ومن ثم التنبؤ والتحكم بها، فضلاً عن وضع السياسة الملائمة المعالجة ضعف التنوع الاقتصادي.

ان وضع سياسة اقتصادية للتنوع الاقتصادي تتطلب الاطلاع عدد كبير من النظريات الاقتصادية لتحقيق الهدف المطلوب بالوقت والجهد والتكاليف الملائمة، لكن هذه العملية تحيئها صعوبات ومخاطر عديدة، تتطلب خبرة وكفاءة عالية وبيئة اقتصادية وسياسية واجتماعية وادارية ومالية ملائمة.

ان الهدف الاساس من دراسة نظريات التنوع الاقتصادي هو تحديد القطاع الاقتصادي الرئيس في البلد، وكيفية دعمه وتنشيطه ومن ثم دعم القطاعات الاقتصادية

الآخري، فضلاً عن وضع الافتراضات الأساسية لنجاح النظرية، وتحديد المتغيرات والظواهر التي يمكن دراستها بشكل علمي منطقي للوصول إلى وضع استراتيجية تعالج تلك الظاهرة في الواقع الفعلي.

أولاً: النظريات الاقتصادية

إن الارتقاء بمستويات التنوع سيدفع بوتائر النمو الاقتصادي نحو الأعلى، ومن ثم يسمح بتنوع هيكل الإيرادات العامة، فالنمو الاقتصادي هو نتاج التنوع الاقتصادي، فكلما زاد التنوع الاقتصادي كلما زاد النمو الاقتصادي في الأجل الطويل، حيث يمثل وجود قطاعات إنتاجية متطورة أهم مرتكزات تطور البنية الهيكلية وتحقيق النمو الاقتصادي، فإذا كانت القاعدة الإنتاجية والتجارة الخارجية متركزة على عدد قليل ومحدود من القطاعات والمنتجات أدت إلى احتمال انخفاض قيمة الإيرادات العامة، خاصة في حال تعرض الاقتصاد لصدمات داخلية أو خارجية (تقرير التنمية العربية، 2018: 66). ويمكن استعراض أهم النظريات الاقتصادية التي تناولت التنوع الاقتصادي بالآتي:

1- نموذج آدم سميث Adam Smith's Model

يعد آدم سميث رائد الفكر الاقتصادي الكلاسيكي، وقد عرض أفكاره في كتابه ثروة الأمم، استندت هذه النظرية لتطويع الاقتصاد على الأساس الآتية (النجفي، القرشي: 58، 1988-59):

أ- محدودية تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية واطلاق (اليد الخفية) كما سماه ادم سميث التي تضبط الاقتصاد الحر، ويكون دور الدولة في توفير بيئة امنة ومستقرة للنشاط الاقتصادي.

ب- تشجيع تراكم رأس المال (Capital accumulation) من خلال تشجيع الادخارات، والتي بدورها ستؤدي الى زيادة المدخرات ومن ثم زيادة استثمار المشاريع.

ت- الاعتماد على وفورات الحجم من خلال تحقيق تقسيم العمل، وزيادة الانتاج وتشجيع التسويق الداخلي والى الخارج والتي بدورها تؤدي الى زيادة الانتاج وتوسعة الوفورات الداخلية والخارجية التي يمكن الحصول عليها من تلك العملية.

ث- توسيع التجارة المحلية والدولية لان اي تقييد للتجارة سيؤدي الى تحديد حجم السوق والى اعاقه تخصيص العمل.

اعتقد ادم سميث ان تلك العوامل هي التي تعد سياسة ملائمة، يمكن ان تتبع من اجل توفير الظروف الملائمة للنمو الاقتصادي السريع.

2- نموذج مالثس Malthus

اعتمدت هذه النظرية على العوامل اهمها (النجفي، القرشي: 1988،58،63):

- أ- تشجيع الادخارات كونها عامل اساسي لتمويل الاستثمار، والعمل على تقليل الانفاق الاستهلاكي، فقد اقترح الميل الحدي للادخار.
- ب- تشجيع الزيادة في عدد السكان كونها ستؤدي الى زيادة عرض العمل ومن ثم تخفيض الاجور.

3- نموذج ريكاردو Ricardian Model

اعتمدت هذه النظرية على العوامل اهمها:

- أ- تشجيع القطاع الزراعي كونه يمثل القطاع الرئيس في الاقتصاد.
- ب- تشجيع الرأسماليين للقيام بالدور الرئيس في النمو الاقتصادي والقيام بالبحث عن اسواق واسعة وزيادة الارباح.

4- النموذج الكينزي Keynesian Models

اعتمدت هذه النظرية على العوامل اهمها:

- أ- تشجيع الطلب الفعال (الطلب الكلي او الانفاق الكلي في المجتمع الذي يتكون من الطلب الاستهلاكي والطلب الاستثماري) الذي هو المحور الاساسي للتنمية الاقتصادية، فهو الجزء الذي ينفق من الدخل القومي على الاستهلاك، وعد قصور الطلب مشكلة اساسية في الاقتصاد أكثر من فجوة العرض والطلب.

- ب- تشجيع الاسواق لان قصور السوق تعد مشكلة في الاقتصاد الوطني.
- ت- الاهتمام بالاقتصاد القومي، وعدم الاكتفاء بالمؤسسة الفردية (الاقتصاد الجزئي).
- ث- زيادة الاستثمارات التي تؤدي الى نمو الدخل القومي من خلال المضاعف (النجفي، القرشي: 1988،70).
- ج- تشجيع القروض وخفض سعر الفائدة لتنشيط الاستثمارات.
- ح- ضرورة تدخل الدولة لتوجيه النشاط الاقتصادي او في حال وجود مشكلة اقتصادية من خلال السياسة النقدية والسياسة المالية.
- خ- ركز كينز على الاستقرار الاقتصادي Economic Stability اكثر مما ركز على النمو الاقتصادي.
- د- تعامل كينز مع الدخل في المدى القصير (النجفي، القرشي: 1988،77).

5- نموذج هارود - دومار Harrod-Domar Model

لقد اجاب كل من هارود و دومارد عن سؤال مباشر هو متى يكون الاقتصاد القومي قادرا على تحقيق النمو المتواتر عند معدل ثابت؟ اعتمدت هذه النظرية على العوامل اهمها (صولو:14،2003):

أ- العمل على تخفيض تكاليف الانتاج وذلك من خلال الاعتماد على جانبين هما: التغير في التقنية التي تدخل

الى عمليات الانتاج، والاعتماد على وفورات الحجم اذ كلما ازداد حجم الانتاج كلما قلت كلفة الانتاج.

ب- لتحقيق النمو الاقتصادي يجب ان يساوى معدل الادخار (نسبة مدخرات من الدخل) مع حاصل ضرب معامل رأس المال/الناتج، ومعدل نمو القوة العاملة، في هذه الحالة فقط يمكن للاقتصاد ان يحافظ على التوازن وان يستمر النمو، من دون ان يظهر نقص في العمل ولا فائض فيه.

ت- يفترض ان الادخارات تتحول الى استثمارات وهذه الاستثمارات تؤدي الى زيادة الدخل في الفترة اللاحقة.

ث- ان انتاج اي وحدة اقتصادية (سواء كانت شركة ام صناعة ام اقتصاد كلي) يعتمد على كمية رأس المال المستثمر في تلك الوحدة.

6- نموذج المدرسة الكلاسيكية الحديثة (المدرسة الحدية) من اشهر منظري هذه المدرسة هو الاقتصادي البريطاني (الفريد مارشال) ولقد اعتمدت هذه النظرية التحقيق النمو الاقتصادي على النموذج يستند على (النجفي، القريشي: 84، 1988-85):

أ- الاهتمام بالجانب الاقتصادي الجزئي على المنشأة، وهم يعدون من الاوائل في تأطير النظرية الاقتصادية الجزئية.

ب- يمكن ان يحل العمل ورأس المال أحدهما محل الاخر في العملية الانتاجية ليعط المستوى نفسه من الانتاج وليس كما اعتقد غيرهما في ان العمل ورأس المال أحدهما يكمل الاخر، ومن ثم يمكن ان تكون دالة الانتاج الكلي (المجموعي) من مجموعة مختلفة من معدلات نسبة رأس المال الى العمل، ونسب مختلفة من (معامل رأس المال = رأس المال / الانتاج) فهناك صناعات كثيفة رأس المال وصناعات كثيفة العمل).

ت- افترضت وجود المنافسة التامة، ووجود العمالة الكاملة ومرونة الاحلال التامة بين عناصر الانتاج.

ث- يحصل تناقص الانتاجية الحدية في حال ثبات عناصر الانتاج (رأس المال) ما عدا عنصر واحد متغير(العمل) في انتاج سلعة معينة يؤدي اضافة وحدات من ذلك العنصر المتغير الى الحصول على انتاج حدي متناقص من تلك الوحدات المضافة.

ج- استخدام اسعار عناصر الانتاج المتغيرة نسبياً والتي تقود الى احلال تلك العناصر محل الاخرى، فمثلا الاسعار المنخفضة نسبياً للعمل تقود الى احلال العمل محل رأس المال.

7- نموذج التنمية الانسانية المستدامة

ترجع هذه النظرية الى الاقتصادي أمارتيا صن (Amartya Sen)، فقد اعتمدت على البعد الاخلاقي في التنمية،

وركزت على مسألة توزيع الدخل والفروقات الاجتماعية وعدم العدالة في التوزيع، اذ يعد الانسان هدفاً للتنمية، وليس وسيلة لها مثلما في النظريات السابقة، فقد كانت النظريات السابقة تهدف الى توفير الاحتياجات المادية كرفع مستوى الدخل وتحسن الاستهلاك وتحقيق المنفعة الفردية وتحقيق اعلى ربح. فالتنمية الانسانية ذات طابع اجتماعي تهتم بنوعية حياة الناس ورفاه بالدرجة الاولى، وتقديم خدمات وحاجات لا يمكن ادراكها المنطق الكمي للنمو الاقتصادي مثل للأمن والاستقرار والحماية من الجريمة والعنف وحياة امنة والحاجة الى الحرية السياسية والثقافية. بمعنى اخر استندت هذه النظرية الى فكرة ان التنمية ليست مسألة ارتفاع في نمو الناتج المحلي الاجمالي وانما هي توسعة قدرات الانسان لتحقيق حياة افضل والتي تسمح بتوسيع الحريات والحقوق الاساسية للمواطن ولاسيما حرية اختيار الحياة الانسب لكل فرد ومن ثم تعد الحصول لتحقيق (اختيارات، فرص، حريات) هي اساس تحقيق التنمية العادلة (بلمداني: 2013، 32-33)، التنمية الحقيقية في هذا النموذج تتمثل في القضاء على مصادر الحرمان مثل الفقر وقلة الفرص الاقتصادية والحرمان من التعليم والرعاية الصحية والحقوق السياسية والحقوق الانسانية كحق العمل والعيش في حياة كريمة، وعلى الدولة مسؤولية توفير الحق بالعمل من دون تمييز بصورة تضمن تكافؤ الفرص. فضلاً عن حرية الاختيار واتخاذ القرار في المجتمع، فالحرية هي القاعدة الاساسية للقضاء على الفروقات والتمييز والظلم، ويعتمد هذا النموذج على ما يسمى

مؤشرات التنمية الانسانية(HDI) وهو مؤشر مركب يشمل المعايير الكمية واهمها (بلمداني: 2013، 34):

1- الدخل والحصول على مستوى معيشة جيد والحصول على فرص العمل.

2- نسبة جيدة من التعليم والتمهين.

3- التمتع بالحقوق والحريات.

4- المشاركة في الحياة الاجتماعية والاقتصادية.

5- طول العمر والصحة الجيدة.

فمؤشرات التنمية الانسانية توفر وسيلة ناجعة لتقويم السياسات الحكومية ومدى نجاحها في تحقيق التنمية ورفاهية مواطنيها.

8- نظرية النمو الاقتصادي الداخلي Endogenous

Growth theory

لقد تطور الدراسات المتعلقة بنظريات النمو الاقتصادي، منذ منتصف ثمانينات القرن الماضي عما كان عليه في السابق، حيث أدخل الاقتصادي (بول رومر Paul Romer) و(روبرت لوكاس Rober Lucas) التقدم التقني ليس كمتغير يعطى من الخارج، حيث إنه في النموذج الجديد الذي أطلق عليه نموذج (النمو الداخلي Endogenous Growth) يظهر أن الناتج في النموذج الجديد لا يعتمد على عوامل الإنتاج التقليدية مثل الارض والعمل ورأس المال، بل على كتلة المعرفة (knowledge) أيضا (صولو:2003، 177) التي تزداد عبر الوقت مع قيام الشركات بزيادة تراكم المعرفة، فقد تطورت

نظريات النمو في التنوع الاقتصادي، اذ اصبحت اكثر رقي على مستوى تطبيق تلك النظريات، إن المعرفة لا تخضع لقانون العوائد المتناقصة، ولكي تنمو الاقتصادات عليها أن تخفف تدريجيًا من اعتمادها على الموارد المادية، والتوجّه نحو توسيع قاعدة المعارف لدى مواطنيها. وهنا يبرز مفهوم رأس المال البشري (human capital)، أي دور العمال الذين يتمتعون بمستوى عالٍ من المعرفة والتعليم والتدريب في زيادة معدلات التقدم التكنولوجي. وفي هذا الشأن، تُولي هذه النظرية أهمية كبيرة لضرورة قيام الحكومات بدورٍ نشطٍ في تشجيع النمو التكنولوجي، وأن تدعم أنشطة البحوث والتطوير التي يقوم بها القطاع الخاص، وتشجيع المؤسسات التي تساهم في نشر المعارف مثل مراكز الأبحاث والجامعات. ويمكن تلخيص النموذج في التركيز على زيادة التراكم في رأس المال البشري من خلال الاستثمار في التعليم والتكنولوجيا وتطوير المعرفة التي تزيد من إنتاجية العامل، كونها تخضع الى قانون العوائد متزايدة، عكس الموارد الاقتصادية الأخرى التي تخضع للعوائد المتناقصة، فضلاً عن تخفيض البيروقراطية ورفع الدعم، التي لها أهمية كبيرة للإبقاء على الاقتصاد منفتحًا على قوى التغيير (نظريات النمو: 2108).

لقد ركزت النظريات الاقتصادية الأولى على العمل كمصدر للنمو. ومن ثم انتقل إلى رأس المال في منتصف القرن الماضي. وأخيراً أصبح الحديث عن رأس المال البشري ليس في عدد سنوات الدراسة فحسب، ولكن في كمية المعرفة التي يتمتع

بها. هناك حقيقة اقتصادية لا تحتتمل أي جدل وهي أن أي مجتمع يعاني من التخلف الاقتصادي (وهو المرادف العلمي لمفهوم الفقر) ستجده بالضرورة متخلفاً اجتماعياً وعلمياً وثقافياً وحضارياً بل ورياضياً وفنياً وأخلاقياً .

لقد اقترح نموذج لوكاس فكرته بتراكم رأس المال البشري كآثر خارجي، التي تزيد الناتج ليس فقط بطريقة مباشرة وإنما كذلك عبر الوفورات الخارجية (صولو:2003، 218)، اذ يتعين ان توزع الناتج بين الاستهلاك والاستثمار، وتوزيع الوقت بين العمل والفراغ وتراكم راس المال البشري.

ثانيا: السياسة الاقتصادية للعراق وفقاً للنظرية الاقتصادية في البداية لا بد من التفرقة ما بين مصطلح النظريات الاقتصادية والسياسات الاقتصادية، فالسياسات الاقتصادية تعد بمنزلة السيناريو التطبيقي للنظريات الاقتصادية، فاذا كانت نظريات الاقتصاد تطرح التساؤلات (ماذا؟ او ما هو؟ ولماذا؟) تعني سياسات الاقتصاد ب(ما العمل؟ وما الحل؟ وكيف العمل؟ لمن وبماذا؟) ويتم تنفيذها وفقاً للاستراتيجية محددة الاهداف والخطط وذات بعد زمني محدد. وتكمن اسباب فشل النظرية الاقتصادية الهادفة الى تحقيق التنمية في اسلوب تطبيق السياسة الاقتصادية واهمالها الجوانب الانسانية والاجتماعية.

لقد اثبت بمرور الزمن عدم وجود نموذج او وصفة اقتصادية معينة ممكن تطبيقها على جميع الدول وبخاصة النامية، وإنما الاعتماد على مزيج من السياسات والاجراءات المختلفة، فالنظام الرأسمالي ليس لديه مشكلة بالإنتاج كونه ينتج بكميات

كبيرة، بل لدية مشكلة في التسويق والعرض والتجارة الخارجية والكساد والبطالة، ومعظم ان لم يكن جميع تلك النظريات منبثقة من النظام الرأسمالي.

في حين تتمثل مشكلة العراق والدول النامية بشكل عام في الحصول على السلع الاستهلاكية والاستثمارية بأسعار مناسبة، والحصول على دخل وكيفية تسويق مواردها الاولية بسعر ملائم، والحصول على السلع المختلفة (بلمداني: 2013، 41).

لقد عاش الشعب العراقي ما قبل سبعينات القرن الماضي وضع اقتصادي صعب جداً من انتشار الفقر والبطالة والتخلف والوضع المعاشي والصحي والتعليمي وتخلف البنى التحتية، الا ان الوضع تحسن لمدة بعد تأمين النفط وارتفاع اسعار النفط عام 1973، فقد حصل انتعاش اقتصادي مدة قصيرة من الزمن، الا ان الحروب المتتالية والحصار الاقتصادي والاحتلال غير الوضع الى وضع مأساوي، فقد افرز الاف الارامل واليتامى واللاجئين. اعتمد العراق قبل عام 2003 على سياسة تنموية ذات نزعة اشتراكية، حيث سيطرت الدولة على وسائل الانتاج، متحكمة بالتجارة الخارجية وملكية المؤسسات والبنوك والاراضي الزراعية والقطاع الصناعي والخدمات، لكن بعد تغير النظام السياسي تضحت سياسات التوجه الى الليبرالية دفعها في ذلك وصفات صندوق النقد الدولي والازمات الاقتصادية بسبب انخفاض اسعار النفط. فعلى الرغم من حصول تحسن مالي لبعض شرائح الشعب نتيجة عملهم بالقطاع الخاص او التجارة

او الحصول على رواتب حكومية عالية، الا ان معظم سكان الشعب لا يزالون يعيشون تحت خط الفقر، وتعاني من نقص في الخدمات الصحية والتعليمية ونقص السكن. هذا الوضع ولد احساس بالتهميش والظلم والاقصاء لاسيما في اوساط الشباب وخصوصا في ظل ارتفاع الثروة المتأتية من الايرادات النفطية وتوزيع الثروة بشكل غير عادل.

وبشكل عام يمكن للاقتصاد العراقي من الافادة من النظريات السابقة، والتركيز على بعض متغيرات تلك النظريات، بالإفادة من الايرادات النفطية، اذ اكدت معظم السياسات على مستويات النمو التكنولوجي والتطور الصناعي وتوفير المواد الاقتصادية، وتشجيع التصنيع المحلي كبديل عن الواردات، واعطاء اولوية للصناعات الثقيلة (كالحديد والصلب والبتروكيماويات والغاز والاسمدة والمصافي والاسمنت)، وتحديث الزراعة، والاعتماد على التقنيات العلمية، وضع سياسة مالية ونقدية ملائمة للبلد. وتقليل الفقر وكفالة التعليم وتوفير الخدمات الصحية واشباع الحاجات الاساسية للأفراد.

كذلك الاهتمام بالجوانب النوعية للإنسان فلا تعد التنمية حقيقية الا إذا كانت ذات ابعاد اقتصادية وثقافية وسياسية تهدف الى تحقيق التحسين المتواصل لرفاهية جميع السكان وتحقيق حقوق الانسان وحياته الاساسية، وتحقيق حقوق الاجيال القادمة بسبب زيادة استنزاف الموارد الناضبة، والاعتماد بما يعرف بفكرة (التنمية المستدامة) منذ عام 1987 على انها التنمية التي تلي احتياجات الجيل الحالي من دون

الاضرار بقدرة الاجيال المقبلة على تلبية احتياجاتها الخاصة (بلمداني: 2013، 47).

تعد عملية التنوع الاقتصادي في غاية الاهمية للاقتصاد العراقي، وضرورة ملحة كونها تحقيق مجموعة من الاهداف اهمها: من خلال التنوع الاقتصادي يمكن رفع المستوى المادي للمعيشة، أي ما يكفل لهم الحصول على المزيد من السلع والخدمات، وأن تكون نوعيتها أفضل، فضلاً عن ضمان وزيادة فرص العمل، ويساهم في الحد من البطالة في أوساط القوى العاملة، والتنوع الاقتصادي ضرورة لتلبية احتياجات الحكومة كي تقوم بواجباتها، وضرورة أيضاً لتحقيق الأهداف الاجتماعية بشكل أفضل، كذلك التقليل من الاعتماد على العوائد النفطية للحد من آثار التقلبات السلبية على الأوضاع الاقتصادية، وتفعيل مصادر النمو غير التقليدية وتعظيم المزايا التي تتمتع بها القطاعات الواعدة في الاقتصاد. وتعزيز الشراكة مع دول الجوار والجهات المانحة والاقتصادات المزدهرة في العالم لضمان تدفق رأس المال لتمويل الاستثمار العام والخاص للنهوض بالنشاط الاقتصادي. فالتنوع الاقتصادي له العديد من المزايا إذ يساهم في تقليل المخاطر التي يتعرض لها الهيكل الإنتاجي بسبب تقلبه من الاعتماد على الموارد النفطية في تمويل النفقات العامة للدولة، فضلاً عن التقليل من مؤشر الانكشاف الاقتصادي الذي يحدث بسبب الاعتماد على سلعة تصديرية واحدة بدلاً من الاعتماد على موارد متنوعة بالتصدير، أيضاً يساهم التنوع الاقتصادي في توفير أنواع

مختلفة من الأنشطة الاقتصادية وتحقيق الاستفادة من الروابط الخلفية والأمامية لهذه الأنشطة.

من خلال دراسة إمكانية توظيف عوائد القطاع النفطي في تنمية القطاعات الاقتصادية الأخرى وتحقيق التطور الشامل للاقتصاد ومن ثم تحقيق التنويع الاقتصادي، اذ ادت أحداث عام 2003 وما سبقها الى تدمير البنية التحتية للاقتصاد العراقي بشكل عام والقطاع الصناعي بشكل خاص نتيجة تعرض غالبية المنشأة الصناعية للضرر الكبير بسبب الأعمال التخريبية والسرقه، وأيضا تتطلب عملية التنمية توفير أشخاص يتمتعون بالصفات القيادية إذ إن حجم التنمية في دولة ما تتوقف على ما تمتلكه تلك الدولة من رجال متمكنين لهم قدرات تنظيمية أيضا انتشار ما يعرف بالمناطق الساخنة قد اضعف القدرة على إمكانية تطوير وإعادة المصانع للعمل من جديد.

فالتنويع الاقتصادي يؤدي إلى ايجاد قاعدة اقتصادية تستطيع إن توسع الأنشطة الاقتصادية وتولد فرص عمل وتوفر الاحتياجات الأساسية للسكان، فالتنويع الاقتصادي يعد أكبر تحدٍ للدول النفطية بالرغم من إن هذه الدول أجرت عدة محاولات سابقة للتخلص من ريعية الموارد، إلا إنها لم تتمكن من توجيه المسار التنموي بالشكل الصحيح لذا أصبح من الواجب بذل المزيد من الجهود للتخلص من لعنة الموارد وآثارها السلبية.

ويزداد الامر خطورة في طرح سيناريو انهيار اسعار النفط او توقف التصدير لأي سبب كان، فلا بد من اللجوء لسياسة

التنوع الاقتصادي عن طريق الاستثمار في مختلف المجالات المتعلقة مثل الموانئ والمطارات والسكك الحديد وغيرها واللجوء إلى القطاع الخاص، أيضا إن عملية التنوع ليست بالسهلة بل تحتاج إلى المزيد من الجهود والتوعية أي يجب إن ينظر إليها على أنها هدف طويل الأجل وليس إن يتحقق بين ليلة وضحاها.

نظرا لتوافر مقومات تحقيق إشباع الحاجات الأساسية لجميع أفراد المجتمع العراقي فعليه أصبح واجبا أساسيا لتحقيق هذا الهدف وضرورة معالجة القضايا الاقتصادية لكونها لم تدرج بالدستور العراقي بشكل كامل وعدم وضوح خطط التنمية خاصة لتطوير القطاعات الاقتصادية وتلكو العديد من الخطط المنفذة فضلا عن فشل السياسة المالية وضعف السياسة النقدية كذلك ضعف في تكامل البنية التشريعية الملائمة لتأهيل القطاع الخاص للعمل والمساهمة في القطاعات الاقتصادية وعدم وضوح الصورة بالنسبة للاستثمار الأجنبي المباشر بالرغم من تأكيد خطة التنمية 2010-2012 على مسألة التنوع إلا إن ذلك لم يتجسد على ارض الواقع.

الفصل الثالث

واقع القطاعات الاقتصادية غير النفطية ومساهمتها

يعاني الاقتصاد العراقي من تخلف في القطاعات الاقتصادية غير النفطية، فضلاً عن اعتماده على العوائد النفطية كونه واحداً من الاقتصادات الريعانية أحادية الجانب التي تعتمد بدرجة أساسية على قطاع النفط والعوائد المتأتية منه، وعليه يجب أن يتم التخلص من هذه الأحادية والتوجه نحو تنوع مصادر الدخل من خلال الدور المهم الذي يؤديه القطاع النفطي في تنمية الاقتصاد العراقي.

أولاً: القطاعات الإنتاجية غير النفطية :

يلاحظ في الاقتصاد العراقي تفاوت في مساهمة القطاعات الاقتصادية في الناتج المحلي الإجمالي، فهناك قطاع مزدهر ومساهمته مرتفعة في الناتج المحلي الإجمالي ويوجد قطاع آخر متخلف ومساهمته منخفضة في الناتج المحلي الإجمالي، ويمكن وصف وتحليل نشاطات ومساهمة القطاعات الاقتصادية المختلفة في العراق وعلى النحو الآتي:

1. **القطاع الزراعي:** هو من القطاعات الرئيسة المهمة المحركة للاقتصاد، لما يوفره من الاحتياجات الغذائية للأفراد، فالقطاع الزراعي متنوع من حيث إنتاج المواد الغذائية كمحاصيل الحبوب والخضراوات والفواكه وغيرها الذي يمكن استخدامه بشكل مباشر أو مدخلات أولية لصناعات أخرى، فضلاً عن دوره في توفير العوائد

النقدية واستخدامها لتحقيق استقرار اقتصادي من خلال تصدير المحاصيل الزراعية (الشمري، 2015: 5). لقد شهد الاقتصاد العراقي تدهور في مستوى القطاع الزراعي بشكل كبير، فبعد ان كان من الدول الزراعية التي تتمتع بالاكتفاء الذاتي في عقد الخمسينات والستينات من القرن الماضي، وحتى في عقد التسعينات التي شهدت ارتفاع مساهمة القطاع الزراعي الى نصف الناتج المحلي الاجمالي، اذ كان تلبية الحاجات الضرورية للعراقيين من المواد الغذاء في مدة العقوبات الاقتصادية، نتيجة لاهتمام الدولة بهذا القطاع وتوفير الامكانيات لنجاح هذا القطاع كالأرض الصالحة للزراعة والموارد المائية والايدي العاملة.

إن العراق لم يوجه خططه الاستثمارية إلى القطاع الزراعي خلال مدة بعد تغير النظام السياسي بعد عام 2003، وركز اهتمامه على القطاع النفطي وبذلك قلل من أهمية تطور الزراعة، وهذا بدوره أدى إلى انخفاض نصيب القطاع الزراعي في الناتج المحلي الإجمالي، ويمكن ملاحظة بيانات الجدول (1) الذي يبين نسبة الزراعة بحدود (3.3)% عام 2017 وهذه نسبة منخفضة مقارنة بعام 2006 التي شكلت (5.8)% إذ لم ترتفع مساهمة قطاع الزراعة عن 6% خلال المدة 2006-2017 ويعود سبب انخفاض مساهمة القطاع الزراعي في الناتج المحلي الإجمالي إلى تأثير الحروب السابقة وتخلف البنى التحتية لها ونقص مصادر الطاقة وانخفاض الدعم الحكومي للقطاع الزراعي، فضلاً عن وجود نسبة قليلة منها القروض الزراعية،

وسياسة الاستيراد غير المقيدة للمواد الغذائية من الخارج، وعدم قدر المنتج المحلي منافسة المستورد، وانخفاض منسوب المياه الصالحة للزراعة، نتيجة قيام تركيا ببناء مجموعة من السدود (مشاريع الكاب CAP) على منابع نهري دجلة والفرات، وارتفاع نسبة الملوحة في المناطق الوسطى والجنوبية. وتخلف الجانب التكنولوجي الزراعي باعتمادها على الطرائق التقليدية في الزراعة (وخاصة في مجال البذور المحسنة والري والاسمدة الكيماوية)، فضلاً عن عدم وجود صادرات لهذا القطاع والاعتماد على الإيرادات النفطية في تمويل استيراد المواد الغذائية، وعدم زيادة قيمة القطاع الزراعي بشكل كبير مما أدى الى اهمال القطاع الزراعي. أما قيم الإنتاج الزراعي فقد أخذت بالتأرجح للمدة 2006-2017 إذ أخذت بالارتفاع للمدة 2006-2013 وبلغت أدنى قيمة للإنتاج الزراعي 5.4 مليار دينار عام 2007 ثم واصلت بالارتفاع حتى بلغت 13 مليار دينار عام 2013 ويعود سبب ارتفاع قيم الإنتاج الزراعي إلى زيادة المساحة المزروعة وارتفاع متوسط غلة الدونم للمحاصيل الرئيسية (الحنطة والشعير) كما إن للتحسن النسبي في المناخ وهطول الأمطار دوراً في تحسن كمية وقيمة الإنتاج الزراعي بفروعه كافة. وبعدها عاودت بالانخفاض لتصل إلى 7.4 مليار دينار عام 2017.

جدول (1)

مساهمة القطاع الزراعي في الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية في العراق للمدة (2006-2017) (مليار دينار)

السنوات	القطاع الزراعي	الناتج المحلي الإجمالي	مساهمة الزراعة في % GDP
2006	5.5	95.5	5.8
2007	5.4	111.4	4.9
2008	6.0	157.0	3.8
2009	6.8	130.6	5.2
2010	8.1	162.0	5.0
2011	9.6	217.3	4.4
2012	10.4	251.6	4.1
2013	13.0	273.5	4.8
2014	12.8	266.4	4.8
2015	8.0	199.7	3.9
2016	7.6	203.8	3.7
2017	7.4	225.9	3.3

المصدر: وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي في العراق، الحسابات القومية، بغداد، سنوات مختلفة، صفحات متفرقة.

إن تنمية القطاع الزراعي في العراق يجب إن تحتل أهمية كبيرة كون أنها ترفد البلد بالاحتياجات الغذائية ويرفد القطاعات بالمواد الأولية كما إن الزراعة تعد من الدفع الأولى القوية من النشاطات التنموية التي تؤدي إلى تحقيق استقرار اقتصادي في معظم تجارب التنمية وهذا يفرض على الدولة إن تعطي الأولوية للتنمية الزراعية وإلى الصناعات المرتبطة بها مما يؤدي إلى تحقيق تنمية صناعية وزراعية معاً (علي وكاظم، 2016: 14-15).

2. القطاع الصناعي:

تعد الصناعة التحويلية واحدة من أهم المحركات الأساسية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية من خلال تلبية السلع الصناعية الضرورية للقطاعات الأخرى وللسكان، وتوظيف القوى العاملة، وكذلك العمل على زيادة التقدم التكنولوجي وحماية الصناعة الوطنية والحصول على الإيرادات المالية من خلال زيادة الصادرات وتقليل الواردات. فضلاً عن وجود ترابط وثيق بين الصناعة والتنمية.

لقد كان لهذا القطاع أهمية ومكانة كبيرة في الاقتصاد العراقي، فقد انشأت الدولة منذ سبعينات القرن الماضي العديد من الصناعات الاستراتيجية كصناعة البتروكيماويات والحديد والصلب والاسمنت والاسمدة وغيرها.

ولمعرفتها يجب معرفة الأهمية النسبية في الناتج المحلي الإجمالي والأهمية النسبية لعدد المشتغلين، ويمكن ملاحظة بيانات جدول رقم (2) إن أعداد المنشآت الصناعية

الصغيرة ارتفع من 16620 منشأة عام 2006 إلى 27856 منشأة عام 2017 ويرجع ذلك الى الانتعاش الاقتصادي بعد عام 2010 وزيادة تحقق الارباح للمشاريع الصغيرة والتسهيلات المقدمة لتلك المشاريع من قبل الدولة.

على الرغم من هذه الزيادة إلا إن هنالك الكثير من المنشآت المتوقفة عن العمل، إذ بلغ عدد المنشآت الصناعية الكبيرة 574 منشأة لسنة 2017 في حين بلغت نسبة المنشآت المتوقفة عن حدود 47.4% منشأة من مجموع الإطار العام للمنشآت الصناعية موزعة على 27 منشأة قطاع حكومي و 52 قطاع عام و 7 منشآت قطاع مختلط و 430 قطاعاً خاصاً و 1 قطاع أجنبي (وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي، 2017: 3). إن هذا التوقف يرجع نتيجة لعدم وجود قرار سياسي بتشغيل المنشآت الصناعية المتوقفة، وتدمير الصناعة من خلال الاستيرادات غير المقيدة من قبل سلطة الائتلاف التي أدت إلى توقف الكثير من المصانع نتيجة ارتفاع تكاليف الإنتاج فيها، فضلاً عن الاستيرادات غير المسبوقة لمختلف البضائع نتيجة قرار سلطة الائتلاف العراقي بتجميد العمل بنظام التعرف الكمركية وإحلال محله ضريبة أعمار العراق بنسبة 5% على المستوردات مما أدى إلى دخول الكثير من المنتجات التي أدت إلى توقف المصانع.

جدول (2)

أعداد المنشآت الصناعية في العراق للمدة (2006-2017)

المنشآت الكبيرة	المنشآت المتوسطة	المنشآت الصغيرة	السنة
411	52	11620	2006
423	57	13406	2007
487	-	-	2008
495	51	10289	2009
500	56	11131	2010
556	159	47281	2011
657	218	43669	2012
657	226	27694	2013
616	120	21809	2014
621	92	22480	2015
586	179	25966	2016
574	182	27856	2017

المصدر: وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، مديرية الإحصاء الصناعي للمنشآت الصناعية، سنوات مختلفة، صفحات متفرقة.

ويلاحظ أيضا من بيانات الجدول (3) انه لم يحصل أي تغير إيجابي في مساهمة قطاع الصناعة التحويلية في الناتج المحلي الإجمالي للمدة (2006-2017) نتيجة عدم وجود خطط صحيحة لتنمية القطاع الصناعي على الرغم من وجود الخطة الخمسية (2013-2017) ويلاحظ نسبة متدنية تتراوح بين 1.54% عام 2006 وأعلى نسبة 2.81% عام 2011 وهي نسبة منخفضة إذا ما قورنت بالدول المجاورة مثل إيران حيث نسبة الصناعة التحويلية فيها 44.9% لعام 2014 (رسن و ثامر، 2017: 125).

جدول (3)

الأهمية النسبية لقطاعات الصناعة والنفط والخدمات في الناتج المحلي الإجمالي للمدة (2006-2017) (%)

نسبة قطاع الخدمات إلى (GDP)	نسبة قطاع التعدين و الاستخراج إلى (GDP)	نسبة قطاع الصناعة التحويلية إلى (GDP)	السنة
37.17	55.47	1.54	2006
40.27	53.18	1.63	2007
38.75	55.73	1.68	2008
49	43.2	2.6	2009
47.51	45.39	2.25	2010
39.59	53.37	2.81	2011
43.35	50.04	2.26	2012
46.9	46.2	2.3	2013
49.4	43.93	1.87	2014
62.87	31.05	2.1	2015
64.46	29.83	2.0	2016
56.57	37.8	2.33	2017

المصدر: وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي في العراق، الحسابات القومية، بغداد، سنوات مختلفة، صفحات متفرقة.

تعاني الصناعة التحويلية في العراق من عدة مشكلات وعوائق منها: تقادم التكنولوجيا المستخدمة، واندثار معدات الانتاج، وتوقف اغلب خطوط الإنتاج وتدمير البنى التحتية لهذه الصناعة نتيجة الحروب والعقوبات الاقتصادية. وهناك مشكلات أخرى تتعلق بضعف التمويل جراء عدم توافر الثقة المطلوبة لدى المصارف، وعدم توافر بيئة سياسية مستقرة، فضلاً عن المعوقات التي تتعلق بالقوانين والتشريعات (النجار وكاظم، 2017: 3)، والنقص الكبير في توفير الطاقة الكهربائية، فلم تتبنى الدولة اجراءات عملية لمعالجة هذا القطاع وتشغيل المنشآت المعطلة جزئياً او كلياً، على العكس ساد الانفتاح غير المقيد لاستيراد مختلف السلع المصنعة، مما ادى الى انهيار الصناعة الوطنية.

3. قطاع الاقتصادي الخدمي:

يلاحظ من خلال بيانات جدول (3) إن قطاع الخدمات قد أسهم في الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 56.5% عام 2017 وهو بذلك يحتل المرتبة الأولى من حيث المساهمة النسبية في الناتج المحلي الإجمالي ويرجع السبب في ذلك إلى توسع الخدمات الاجتماعية من قبل الدولة نتيجة لزيادة الموارد النفطية وتنفيذ بعض برامج الخدمات التربوية والصحية وبهذا أصبح الاقتصاد العراقي ليس اقتصاداً أحادي الجانب ربيعياً فحسب وإنما اقتصاد خدمي منخفض الإنتاج (حسن، 2017: 4) وبالرجوع إلى السنوات السابقة يلاحظ إن اقل نسبة مساهمة للقطاع الخدمي في الناتج المحلي الإجمالي بلغت 37.17% عام

2006 وبعد ذلك عاودت بالصعود لتصل إلى 49% عام 2009 إلا إنها عاودت بالانخفاض لتصل إلى 46.9% عام 2013 وكما معروف إن أسباب عدم الاستقرار هو بسبب تقلبات أسعار النفط في الآونة الأخيرة وكذلك الوضع الأمني غير المستقر.

ثانياً: تحليل معايير التنويع الاقتصادي:

يعاني الاقتصاد العراقي من اختلال هيكلي كبير بسبب ضعف التنويع الاقتصادي وزيادة درجة الانكشاف الاقتصادي للدولة نتيجة لسيطرة سلعة رئيسة واحدة وهي النفط الخام على التجارة الخارجية للعراق إذ يسيطر النفط الخام كمادة أولية على أكثر من 95% من صادرات الدولة مما يعني غياب التنوع السلعي للصادرات، فضلاً عن مساهمة هذه السلعة بشكل كبير في الناتج المحلي الإجمالي في حين تجد الواردات تمثل العديد من السلع الاستهلاكية والاستثمارية (معدة وسلمان، 2016: 327-328). ولأجل تسليط المزيد من الضوء حول درجة التنويع في الاقتصاد العراقي سيتم تحليل أهم المعايير المستخدمة في التنويع الاقتصادي والتي تم ذكرها في الفصل الأول وكالاتي:

1. تطور نسبة تنوع قيمة الصادرات:

من خلال بيانات جدول رقم (4) يتضح أن إجمالي قيمة الصادرات بلغ 30.529 مليار دولار عام 2006، في حين بلغت الصادرات النفطية 30.465 مليار دولار للعام نفسه. وفي عام 2007 ازدادت قيمة الصادرات النفطية لتبلغ 39.433 مليار دولار وبنسبة زيادة 29.43% قياساً بعام 2006. استمرت هذه

النسبة بالزيادة بعام 2008 حتى بلغت 61.111 مليار دولار ألا أنها انخفضت انخفاضا ملحوظا عام 2009 والسبب في ذلك هو تفاقم الآثار الاقتصادية للازمة المالية العالمية التي بدأت عام 2008، إذ أدى هذا الأمر إلى انخفاض الاسعار وتقليل الدولة الصناعية من استيراداتها النفطية نتيجة توقف بعض المصانع والشركات الإنتاجية المعتمدة في تشغيلها أو إنتاجها على النفط، مما انعكس على انخفاض قيمة الصادرات النفطية لتبلغ 41.668 مليار دولار وبنسبة انخفاض 46.66%. وفي السنوات اللاحقة وبعد إن بدأت بوادر تجاوز آثار الأزمة العالمية وعودة القطاعات الإنتاجية بشكل تدريجي شهدت الصادرات النفطية ارتفاعا للأعوام اللاحقة حتى بلغت 59.730 مليار دولار عام 2017. كما يعكس جدول (4) هيمنة الصادرات النفطية على مجمل الصادرات ويتضح ذلك في مؤشر نسبة تنوع الصادرات (التركيز السلبي) الذي تم الحصول عليه من خلال الصيغة (1-1) في المبحث الثاني من الفصل الاول اذ بلغ 94.3% عام 2017 وكان يزيد عن 99% في معظم المدة من (2006-2017) ويشير هذا المؤشر إلى مدى سيطرة سلعة واحدة على حجم الصادرات الكلية.

جدول (4)
هيكل التجارة الخارجية بالأسعار الجارية للمدة (2006-2017)
(مليار دولار)

السنة	الناتج المحلي الإجمالي	الصادرات	الصادرات النفطية	الواردات	التركيز السلعي (%)	الانكشاف الاقتصادي (%)	نسبة الواردات إلى GDP (%)
2006	64.805	30.529	30.465	22.009	99.79	81.07	33.96
2007	86.125	39.516	39.433	19.556	99.78	68.58	25.55
2008	129.339	63.726	61.111	35.496	95.89	76.71	27.44
2009	118.579	44.275	41.668	38.437	94.11	69.75	32.41
2010	125.90	52.08	51.15	44.20	98.21	76.47	35.10
2011	189.15	85.64	83.01	50.58	96.92	77.01	26.74
2012	219.56	94.31	94.03	52.08	99.70	66.67	23.72
2013	229.327	89.765	89.402	56.675	99.59	63.85	24.71
2014	223.508	85.298	84.303	61.736	98.83	65.75	27.62
2015	169.460	54.667	54.394	51.581	99.50	62.85	30.59
2016	166.274	43.890	43.753	38.713	99.68	49.67	23.28
2017	191.216	63.314	59.730	51.325	94.33	59.95	26.84

Source: OPEC Annual statically bulletin, Vienna, different years, different pages.

2. درجة أهمية الواردات إلى الناتج المحلي الإجمالي:

يعبر مؤشر درجة أهمية الواردات عن الأهمية النسبية للواردات من الناتج المحلي الإجمالي إذ تم التوصل إليه في المباحث السابقة من خلال الصيغة (2-1) حيث لوحظ في بيانات الجدول (4) خلال مدة الدراسة (2006-2017) انخفاض قيمة الواردات من 22.009 مليار دولار عام 2006 إلى 19.556 مليار دولار عام 2007 ألا أنها شهدت ارتفاعاً مستمراً لعدة أعوام حتى بلغت أقصى قيمة لها في عام 2014 إذ بلغت 61.736 مليار دولار فيما شكلت نسبة الواردات إلى الناتج المحلي الإجمالي نحو 33.96%، ثم بعد ذلك أخذت قيمة الواردات بالتذبذب للأعوام اللاحقة حتى بلغت 51.325 مليار دولار عام 2017 إذ شكلت نسبة الواردات من الناتج المحلي الإجمالي 26.84% ويعود السبب في هذا التراجع ليس إلى انخفاض الواردات وإنما إلى زيادة الناتج المحلي الإجمالي بفعل تصدير مادة واحدة وهو النفط الخام

3. مؤشر درجة الانكشاف الاقتصادي:

يمكن حساب هذا المؤشر وفق الصيغة (4-1) التي تم التوصل إليها في المبحث الثاني من الفصل الأول ويلاحظ من خلال بيانات جدول رقم (4) إن درجة الانكشاف قد شهدت تذبذباً خلال مدة الدراسة إذ بلغت بحدود 60% عام 2017 ويرجع السبب في ذلك إلى التغير في اتجاهات السياسة النفطية من حيث الإنتاج والتصدير من جانب وإلى تقلبات أسعار النفط

والانعكاسات على تعزيز الصفة الربعية للاقتصاد العراقي من جهة أخرى (داوي وعكاوي، 2015: 9).

4. توزيع القوى العاملة على القطاعات الاقتصادية:

يبين هذا المؤشر مدى توزيع القوى العاملة على القطاعات الاقتصادية المختلفة. ويبين جدول رقم (5) على وفق الصيغة (4-1) التي تم التوصل إليها في المباحث السابقة مساهمة كل من القطاع الزراعي والصناعي والخدمي في استيعاب القوى العاملة إذ يلاحظ ارتفاع مساهمة القطاع الزراعي في تشغيل الأيدي العاملة من (8.4%) عام 2006 إلى (14.0%) عام 2009، ثم انخفضت بعد ذلك إلى اقل نسبة لتصل (4.2%) عام 2016. إن هذا الانخفاض في مساهمة القطاع الزراعي في استيعاب القوى العاملة هو نتيجة تراكم مجموعة من الأسباب التي تمت الإشارة إليها سابقاً فضلاً عن هيمنة القطاع النفطي. أما نسبة مساهمة القطاع الصناعي في تشغيل اليد العاملة فيلاحظ انخفاض النسبة من (19.8%) عام 2006 إلى (14.8%) عام 2008 لترتفع بعد ذلك لتصل إلى (15.6%) عام 2016. أما من حيث الأيدي العاملة المشتغلة في القطاع الخدمي يلاحظ انه على قدر من المرونة في استيعاب اليد العاملة في الاقتصاد العراقي، إذ ارتفعت نسبة المساهمة من (71.8%) عام 2006 إلى أعلى نسبة لتصل (80.4) % عام 2013. ثم بعد ذلك تبلغ بحدود 80.2% عام 2016.

جدول (5)
النسبة المئوية للقوى العاملة بحسب النشاط الاقتصادي
للمدة (2006-2017) (%)

السنة	القطاع الزراعي	قطاع الصناعة	القطاع الخدمي
2006	8.4	19.8	71.8
2007	13.6	15.6	70.8
2008	13.6	14.8	71.7
2009	14.0	14.9	71.1
2010	5.5	15.1	79.4
2011	5.2	15.2	79.6
2012	4.9	15.2	79.9
2013	4.6	15.0	80.4
2014	4.5	15.6	79.9
2015	4.4	15.6	79.9
2016	4.2	15.6	80.2
2017	-	-	-

المصدر: التقرير الاقتصادي العربي الموحد، صندوق النقد العربي، سنوات مختلفة، صفحات متفرقة . ملحق (17/2)، ملحق (10/2)، ملحق (15/2).

الفصل الرابع

مؤشرات تنمية القطاع النفطي ومساهمته في الاقتصاد

إن القطاع النفطي هو القطاع القيادي في الاقتصاد العراقي خصوصا بعد انهيار القطاعات الأخرى سواء من حيث بنيتها التحتية و مرافقها الأخرى وما يزال هذا القطاع يمد الاقتصاد العراقي بمقومات بقائه دون القطاعات الأخرى. حيث إن الإحصاءات الحالية تشير إلى إن أداء كل من قطاع الصناعة والزراعة ضعيف ومنخفض ولا يرتقي إلى المستوى المطلوب من حيث الإنتاج وكذلك الحال بالنسبة للقطاعات الأخرى وهذا أدى إلى جعل القطاع النفطي الممول الأساسي لموازنة الدولة على الرغم من الأضرار البليغة التي لحقت ب منشآته الحيوية وأنابيب النقل والأعمال التخريبية التي لحقت به(عساف وعواد، 2014: 471) كل ذلك انعكس على مجموعة من المتغيرات الاقتصادية الخاصة به ومن أهمها:

أولا: الإنتاج والتصدير النفطي:

بالرجوع إلى إنتاج وتصدير النفط العراقي يمكن الإشارة إلى بيانات الجدول (6) الذي يتضح فيه إن القطاع النفطي قد حقق زيادة ملحوظة في الإنتاج بلغت نسبتها 49.9% لسنة 2017 مقارنة بسنة 2013 إذ ارتفع معدل الإنتاج اليومي من 2.980 مليون برميل يوميا سنة 2013 إلى 4.468 ملايين برميل يوميا لسنة 2017 وارتفعت كميات الصادرات النفطية من 1.51

مليون برميل يوميا عام 2006 إلى 3.80 ملايين برميل يوميا خلال عام 2017 إذ سجل المعدل اليومي للصادرات ارتفاعا نسبته 50% لسنة 2017 مقارنة بسنة 2013. ويرجع ذلك الى تطوير الحقول المنتجة بفعل الاستثمار النفطي في جولات التراخيص في الحقول الجنوبية والوسطى وكذلك الاستثمار في الحقول الشمالية بصيغ المشاركة في الانتاج.

جدول (6)
إنتاج وصادرات النفط العراقي للمدة (2006-2017) (مليون برميل يوميا)

المعدل اليومي للتصدير	المعدل اليومي للإنتاج	السنة
1.510	1.955	2006
1.643	2.035	2007
1.849	2.281	2008
1.906	2.336	2009
1.890	2.358	2010
2.166	2.653	2011
2.423	2.942	2012
2.390	2.980	2013
2.520	3.110	2014
3.000	3.482	2015
3.803	4.647	2016
3.802	4.468	2017

المصدر: 1- وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي العراقية، الجهاز المركزي للإحصاء، المجموعة الإحصائية (2014-2016)، جدول (1/18)

2- OPEC Annual statically bulletin 2018 ،P60،P32

ثانيا: الأهمية النسبية للإيرادات النفطية إلى الإيرادات في الموازنة العامة للدولة:

تعد الإيرادات النفطية المصدر الرئيس والأهم لتمويل موازنة الدولة العامة في العراق وتعد المصدر الذي إن لم يكن الوحيد في التمويل إذ تشكل نسبة 95% من مصادر التمويل الموازنة وهذا يعكس مدى خطورة اعتماد الاقتصاد العراقي على القطاع النفطي في كونه مصدرا وحيدا للدخل (الوائي وعبد العالي، 2017: 3)، والجدول (7) يبين الأهمية النسبية للإيرادات النفطية والإيرادات غير النفطية إلى إجمالي الإيرادات ومقدار النفقات العامة.

جدول (7)

الأهمية النسبية للإيرادات النفطية وغير النفطية إلى إجمالي الإيرادات/ومقدار النفقات العامة ومقدار العجز أو الفائض للمدة (2006-2017) (تريليون دينار)

السنة	الإيرادات النفطية (1)	الإيرادات غير النفطية (2)	الإيرادات العامة 1+2 (4)	النفقات العامة (5)	العجز أو الفائض	النسبة المئوية ل1 إلى 4	النسبة المئوية ل2 إلى 4
2006	46.9	2.2	49.1	38	10.3	95.51	4.48
2007	52	3	55	39.1	15.6	94.54	5.54
2008	70.2	0.9	71.1	59.5	11.7	98.73	1.62
2009	43.4	3.8	47.2	65.7	(5.5)	91.94	8.05
2010	57.2	2.3	59.5	83.9	5.2	96.13	3.86
2011	88.2	20.6	108.8	78.8	30	81.06	18.93
2012	109.8	9.7	119.5	90.4	29.1	91.88	8.11
2013	110.7	3.1	113.8	106.9	(5.3)	97.27	2.72
2014	97.1	8.5	105.6	113.5	(7.9)	91.95	8.04
2015	51.3	15.2	66.5	70.4	(3.9)	77.14	22.85
2016	44.3	10.1	54.4	67.1	(12.7)	81.43	18.56
2017	65.1	12.1	77.3	75.4	(21.6)	84.21	15.65

المصدر: البنك المركزي العراقي، التقرير الإحصائي السنوي، سنوات مختلفة، صفحات متفرقة

- الأقواس تعني الإشارة سالبة

ويتضح من الجدول ما يلي:

أ- إن الموازنة العامة للعراق مازالت تعتمد وبشكل كبير على الإيرادات النفطية كمصدر رئيسي للتمويل وقد تجلت هذه الأهمية بشكل كبير عام 2008 إذ كانت الإيرادات النفطية تشكل نسبة 98.73% والسبب في ذلك هو الأزمة المالية العالمية والتي أدت إلى ارتفاع أسعار النفط خلال ذلك العام. أما في عام 2009 فقد انخفضت النسبة لتصل إلى 91.94% ويرجع السبب في ذلك إلى انخفاض أسعار النفط ألا أنها عاودت بالصعود عام 2013 لتصل إلى 97.27% والسبب في ذلك هو ارتفاع أسعار النفط، انخفضت بعد ذلك إلى نسبة 84.21% عام 2017 وبناء على ما سبق يتضح إن الإيرادات النفطية غير مستقرة كونها تعتمد على عدة عوامل منها وبشكل مباشر أسعار النفط التي تمتاز بالتذبذب وعدم الاستقرار كما هو معروف.

ب- شهدت الإيرادات غير النفطية تذبذباً خلال مدة الدراسة وبلغت مستويات متدنية ودون المستوى المطلوب تعكس عدم كفاءة الجهاز الضريبي والإدارة الضريبية إذ بلغت نسبة الإيرادات غير النفطية 12% وهذه النسبة تبين مدى انخفاض مساهمة الإيرادات غير النفطية في الموازنة العامة وعدم التوجه إلى تطويرها والاعتماد عليها كما هو معمول به في أغلب الدول الأخرى وهي بذلك تتناقض مع سياسة الدولة في التنوع وزيادة

الفجوة بين الإيرادات النفطية وغير النفطية ناجمة عن السياسة الخاطئة للحكومات المتعاقبة (الوائلي وعبد العالي، 2017: 5).

ج- إن النفقات العامة غير مستقرة ولم تأخذ اتجاهًا واضح المعالم من حيث نموها أو تراجعها فقد أخفقت في الإصلاحات الهيكلية بما يضمن تنويع الاقتصاد والحد من هيمنة القطاع النفطي وكذلك لم تنجح في توفير متطلبات الإصلاح الاقتصادي للقطاعات المختلفة (المصرفي، الضريبي والخاص) فضلاً عن إخفاقها في حماية الطبقات الفقيرة من المجتمع إذ إن 23% من سكان العراق هم دون خط الفقر (صالح و محمد، 2013: 235) ويتضح مما تقدم إن الإنفاق الحكومي الذي يعد المحرك الأساسي للاقتصاد يعتمد على أسعار النفط العالمية وعلى حجم الطلب العالمي للنفط وهذا يجعل مصير العراق مرهوناً بالإيرادات الدولية التي يكون فيها الحيز الأكبر للقرار السياسي الذي يعبر عن مصالح الدول الكبرى.

د- إن الموازنة تعاني من عجز مستمر منذ عام 2013 لغاية 2017 إذ سجلت أعلى مقدار للعجز يساوي -21.6 عام 2017 والسبب في هذه الحالة انخفاض أسعار النفط وارتفع نفقات الدولة بشكل كبير. أما في عام 2008 فسجلت الموازنة فائض مقداره 11.7 وان السبب في ذلك لم يكن بسبب نشاط قطاعات اقتصادية غير

نفطية وإنما بسبب ارتفاع أسعار النفط التي أدت إلى زيادة الإيرادات المتأتية من النفط كذلك بسبب إن الموازنات يتم إعدادها بعجز مخطط تنتهي بفائض نتيجة لسوء إعدادها وبذلك يلاحظ إن الانهيارات السريعة والمتتالية في أسعار النفط أثرت سلباً في إيرادات الدولة إذ أدت إلى تراجع كبير فيها وهذا مؤشر على أحادية الجانب في الاقتصاد العراقي (صالح ومحمد، 2013: 235).

ثالثاً: مساهمة القطاع النفطي في الناتج المحلي الإجمالي:

تتضح مساهمة القطاع النفطي في الناتج المحلي الإجمالي في الجدول رقم (3) السابق، إذ يلاحظ إن القطاع النفطي قد شكل نسبة مساهمة بلغت 55.47% من الناتج المحلي الإجمالي لعام 2006 ثم انخفضت هذه النسبة إلى 53.18% عام 2007 ألا أنها شهدت ارتفاعاً بعد ذلك في عام 2008 لتبلغ 55.73% والسبب في ذلك هو ارتفاع سعر وكمية النفط الخام المصدر خلال عام 2008، إذ بلغ المعدل اليومي للتصدير 1.85 مليون برميل فيما بلغ متوسط سعر برميل النفط لهذا العام 88.8 دولاراً للبرميل الواحد أما في عام 2009 فقد انخفضت النسبة لتصل النسبة إلى 43.2% مقابل 45.11% عام 2010 ثم انخفضت النسبة بعد ذلك لتبلغ مستوى بنسبة 29.83% عام 2016 وهي أدنى مستوى في المدة وهذا من المفترض إن يعد مؤشراً إيجابياً على التوجه نحو التنويع ألا إن

الحقيقية هي استمرار قطاعي الصناعة والزراعة بالمستوى نفسه من المساهمة طيلة المدة(البنك المركزي العراقي، سنوات مختلفة: صفحات متفرقة).

الفصل الخامس

دور القطاع النفطي في توفير متطلبات التنوع الاقتصادي

إن الدور الذي يؤديه أي قطاع من القطاعات الاقتصادية لا بد إن يعتمد بالدرجة الأساسية على ما يتوافر فيه من إمكانيات متاحة. وفي العراق يعد القطاع النفطي من أهم القطاعات الاقتصادية حيث انه يمد الاقتصاد العراقي بمقومات البقاء كذلك المصدر الرئيس لتمويل الموازنة العامة ونظرا لما يمتلكه القطاع النفطي من مميزات يمكن إن يصبح كأحد القطاعات المهمة لإحداث التنمية الاقتصادية المتمثلة بكبر حجم الاحتياطي النفطي والغازي وتنوع أصناف الحقول والتوزيع الجغرافي وعدد الحقول الكبير فضلاً عن العديد من المزايا الاقتصادية والجيولوجية الأخرى خاصة إذا ما تم استغلال هذه المميزات عن طريق وضع خطط اقتصادية متكاملة لتحقيق التنوع الاقتصادي المراد، ويمكن استعراض أهم الإمكانيات التي يتمتع بها القطاع النفطي في العراق:

أولاً: الاحتياطيات النفطية:

يتمتع العراق باحتياطيات نفطية مؤكدة بلغت 147.2 مليار برميل عام 2017 تتوزع على 73 حقلاً تتوزع على محافظات أهمها (البصرة، ميسان، ذي قار، كركوك، الموصل، دهوك، السلیمانية، اربيل)، ويمكن ملاحظة بيانات الجدول (8) إن الاحتياطي شهد زيادة نتيجة لعمليات البحث والتنقيب، إذ

ارتفع في عام 2010 ليصل إلى 143 مليار برميل ويرجع السبب في ذلك إلى زيادة الاستكشافات الجيولوجية التي تقوم بها الفرق الاستكشافية التابعة لوزارة النفط العراقية وكذلك نتيجة لقيام الشركات التي تم التعاقد معها في جولات الترخيص بمسح شامل للحقول التي تعمل بها لتحديد مخزوناتها النفطية فقد تزايد الاحتياطي النفطي ليصل إلى 148 مليار برميل في عام 2016 وهي أعلى مستوى له في مدة الدراسة، وبهذا أصبح العراق يحتل المرتبة الثانية عربيا من حيث الاحتياطي النفطي المؤكد بعد المملكة العربية السعودية والترتيب الخامس عالميا بعد كل من فنزويلا، المملكة العربية السعودية، كندا، وإيران على وفق أحدث إحصائية (BP statically، 2018: 12).

جدول (8)
الاحتياطي المؤكد من النفط الخام العراقي للمدة -2017)
2006 (مليار برميل)

الاحتياطي	السنة
115.0	2006
115.0	2007
115.0	2008
115.0	2009
143.1	2010
141.3	2011
140.0	2012
144.2	2013
143.0	2014
142.5	2015
148.7	2016
147.2	2017

Source: OPEC Annual statically bulletin, Vienna, different years, different pages.

ثانياً: احتياطات الغاز الطبيعي: يمتلك العراق احتياطياً مؤكداً نحو 7.3 تريليونات متر مكعب نهاية سنة 2017 حسب آخر إحصائية لمنظمة أوبك (OPEC,2018:112) أما الاحتياطي المحتمل فيبلغ حوالي 9,3 تريليونات متر مكعب يعتقد إن 4,6 تريليونات منها هي بصفة غاز حر في حين إن المتبقي وقدره نحو 4,7 تريليونات متر مكعب فهو غاز مصاحب أو ذائب في الاحتياطات النفطية المحتملة والمقدرة بنحو 330 مليار أما في خصوص الحقول فتوجد في العراق عشرة حقول للغاز الحر خمسة منها تقع في شرق و شمال شرق العراق وهي حقول (كور مور، چمچمال، خشم الأحمر، جريا پيكا والمنصورية) وتحتوي فيما بينها على حوالي 11 تريليون قدم مكعب (نحو 300 مليار متر مكعب) كاحتياطي مؤكد. ويحتوي كل من حقل صبة (30 كم) جنوب البصرة وحقل عكاس (في الصحراء الغربية) قرب الحدود السورية على ما يزيد قليلا على تريليوني قدم مكعب (نحو 100 مليار) متر مكعب من الاحتياطي المؤكد لكل منهما. بعد بيان الإمكانيات التي يتمتع بها القطاع النفطي لأبد من استعراض أبرز المشكلات والعوائق التي تعترض هذا القطاع ومن أهم هذه العوائق:

1. القصور في تلبية الحاجة المحلية من المنتجات المكررة
2. استمرار تدني طاقات التكرير للمصافي العراقية واستنزاف موارد العراق في استيراد البنزين وزيت الغاز على وفق تقارير وزارة النفط فأن استيراد المنتجات النفطية يكلف

- العراق حوالي 22 مليون دولار شهرياً أو 2.4 مليار سنوياً وهو ما يعادل 10% من دخل النفط السنوي
3. هدر كميات كبيرة من الغاز المصاحب بسبب تخريب شبكات الغاز والحاجة لإصلاحها وتطويرها (عساف وعواد، 2014: 486).
4. تقادم البنى التحتية والسبب في ذلك هو أنها تتطلب استثمارات هائلة وهي لا تعطي نتائج مباشرة على الرغم من إن العراق أنفق مليارات الدولارات لإنشاء البنى التحتية النفطية لكن الكثير منها قد تم تدميره بفعل الحروب التي خاضها العراق مع إيران وقوات التحالف في الكويت وما تبعها من عقوبات اقتصادية.
5. الفساد في قطاع النفط حيث إنه في ظل تعاظم حجم الإيرادات ذات التأثير المباشر في فتح أبواب متعددة للفساد. وفي الآونة الأخيرة اتخذ الفساد أشكالاً متعددة منها تهريب النفط الخام أو مشتقاته (صالح و محمد، 2013: 240).

ثالثاً: أهمية القطاع النفطي

يمثل القطاع النفطي مجمل عمليات الصناعة النفطية التي تشمل البحث والتنقيب والاستخراج والنقل والتسويق والتصنيع وهي مجموعة النشاطات أو فعاليات أو عمليات إنتاجية متعلقة باستغلال الثروة النفطية سواء بإيجادها في أعماق الأرض واستخراجها خاماً أم تحويلها إلى منتجات سلعية صالحة وجاهزة للاستعمال والاستهلاك بصورة مباشرة أو غير

مباشرة فضلاً عن انها عمليات تحويلية صناعية لاحقة. وتأتي أهمية القطاع النفطي من كونه مادة إستراتيجية تحقق إيراداتها المالية فضلاً عن ما تحققه من روابط أمامية وخلفية مع مشروعات الاستكشاف وتطوير الحقول النفطية وخطوط الأنابيب ومصافي النفط وتكوين أساطيل لنقل النفط ومنتجاته ومشروعات الصناعة البتروكيمياوية والتكرير(مسلم، 2012: 214). وعليه يمكن تصنيف النشاطات الاقتصادية للصناعة النفطية إلى ما يلي:

1. **النشاط الاستخراجي:** ويهدف إلى البحث عن مكامن وجود النفط الخام و استخراجة من باطن الأرض وإعداده لغرض التصدير أو التسويق المحلي ويسمى قطاع المنبع.
 2. **النشاط التحويلي:** ويستهدف تحويل النفط الخام إلى منتجات لإغراض الاستخدام النهائي أو التصنيعي لسد الاحتياجات الإنتاجية ويسمى قطاع المصب.
- ويتأثر التفاعل بينهما بعاملين (يعقوب، 2014: 20):
1. الفاصل الزمني بين الاستثمارات الابتدائية الباحثة عن النفط الخام وبين التطوير الفعلي للحقول الجديدة.
 2. يتحدد بالطلب على النفط الخام من جانب المصافي الذي يكون شديد الحساسية للعلاقة بين النمو الاقتصادي والطلب على المنتجات النفطية.
- يحظى النفط بأهمية كبيرة على مستوى معظم اقتصادات دول العالم بكونه سلعة إستراتيجية تحظى بأهمية اقتصادية لها

علاقة بعملية التنمية والتطور الاقتصادي. وتنعكس أهمية النفط الاقتصادية من خلال جوانب متعددة أهمها:

1. مصدر رئيس للطاقة:

الطاقة أحد عناصر العملية الإنتاجية المهمة والنفط أهم مصدر للطاقة في الاقتصاد الحديث، ثم يتضح الدور الكبير الذي يؤديه النفط في القطاعات الإنتاجية وترجع أهمية النفط كأهم مصدر للطاقة إلى المزايا التي يتمتع بها وهي:

أ- ارتفاع القيمة الحرارية المتولدة عن النفط أكثر من أي مصدر طاقتي آخر حتى الآن.

ب- تكلفة إنتاج النفط اقل بكثير من تكلفة إنتاج كل البدائل الأخرى.

ت- النفط مصدر للعديد من المنتجات الأخرى (المشتقات النفطية).

2. مادة أولية أساسية في الصناعة:

ما يميز النفط كمادة أولية انه لا يمكن استعماله إلا بعد إجراء عدة عمليات عليه، والصناعة النفطية في حد ذاتها سواء الإستخراجية أو التحويلية تعد نشاطا صناعيا واسعا، بحيث تحتل مكانه فعاله في القطاع الصناعي ككل، فضلاً عن الأنشطة الصناعية التي تعتمد على المنتجات النفطية مثل الصناعات البتروكيمياوية (صناعة الأسمدة، صناعة المطاط الصناعي، صناعة النسيج الصناعي، صناعة المستحضرات الطبية ... الخ) ليصبح النفط مصدراً للعديد من العمليات الصناعية الضرورية، وهذه تسهم في رفع نسبة الناتج الصناعي في الناتج المحلي

الإجمالي، وتوفير فرص للعمالة، وهذه خطوه مهمة في تغير التركيب الهيكلي للاقتصاد الوطني، كأحد أهداف التنمية (مخلفي، 2013: 31).

3. مصدر للإيرادات المالية:

تتضح هذه الأهمية بصفة اكبر في اقتصادات الدول المنتجة والمصدرة للنفط والتي يعتمد اقتصادها بصفة رئيسة على النفط في تكوين الدخل الوطني والتراكم الرأسمالي وفي تمويل برامج التنمية الاقتصادية، والإيرادات النفطية تحصلها كذلك الدول المستهلكة في شكل ضرائب على الاستهلاك، ويسهم النفط في توليد الإيرادات المالية بمقدار عالٍ جداً خاصة عندما يكون بشكل مشتقات نفطية وليس كمادة خام (الواوبك، 2009: 46-47).

4. الأهمية السلعية في التبادل التجاري:

يشكل النفط ومشتقاته سلعة تجارية دولية لها أثر كبير في تنشيط التجارة الدولية واتساع حركة التبادل، ومن المعروف إن قطاع التجارة الخارجية يعد رافداً مهماً من روافد النمو الاقتصادي. إن النفط ومشتقاته يتم تداوله في كل دول العالم، وتكون نسبته عالية من مجموع السلع المتبادلة دولياً، وتزداد أهمية النفط في التجارة الدولية خاصة بالنسبة للدول المنتجة التي تعد الصادرات النفطية الخام المصدر الأساس في ميزان مدفوعاتها. وفي هذه البلدان من يعتمد في تبادله التجاري اعتماداً كلياً على النفط (مخلفي، 2014: 10).

الفصل السادس إصلاح الهيكل الإنتاجي

تعد أهمية التنوع الاقتصادي للاقتصاد العراقي وضرورة لتعديل الهيكل الإنتاجي وتطوير القطاعات الاقتصادية المختلفة فضلا عن تحديد أهم السياسات اللازمة للتنوع الاقتصادي كآليات لإصلاح الاقتصاد العراقي.

أولاً: تطوير القطاع النفطي لتنمية القطاعات الأخرى:

يعد القطاع النفطي وكما تمت الإشارة إليه في المبحث السابق العمود الفقري للاقتصاد العراقي فهو يشكل نسبة 84.21% من الإيرادات العامة ونسبة 37.8% من الناتج المحلي الإجمالي لعام 2017 لذا وجب تطوير هذا القطاع بمجموعة من الاقتراحات أهمها:

1. إنشاء صناديق الثروة السيادية لإيداع جزء من العوائد النفطية فيه، تديرها جهة مستقلة عن وزارة المالية والسلطة النقدية وتستخدم لغرض تحقيق أهداف اقتصادية كلية، وتستثمر الجهة المستقلة الجزء الأكبر من أصولها فمثلا يمكن للجهة المستقلة الاستثمار في مشروعات استثمارية كشراء المصانع والعقارات وغيرها. وبما إن النفط هو مورد ناضب لذا فان صناديق الثروة السيادية تضمن التوزيع العادل بين الأجيال لهذا المورد ومن ثم بالإمكان الاستفادة من العوائد الاستثمارية والنفطية لتمويل موازنات الدولة فضلا عن توجيه

الأموال المخصصة لهذه الصناديق نحو مشاريع استثمارية داخلية وخارجية إذا تعذر الاستثمار الداخلي في الدولة نظرا للظروف الراهنة داخلها (الشمري، 2016: 10).

2. استثمار الغاز المصاحب للنفط وخاصة من الحقول الجنوبية بدلا من حرقه هدرا دون فائدة تذكر، ومن ثم من الممكن الاستفادة منه في توفير المورد المالي فضلا عن تقليل الآثار السلبية الاقتصادية والبيئية الناتجة عن حرق وعدم استغلال هذا المورد الطبيعي، ونظرا لما يمتلكه العراق من مقومات تؤهله أن يؤدي دوراً مهماً في مجال استثمار الثروة الغازية كالاحتياطي الغازي الكبير الذي يقدر ب(3.7) مليار متر مكعب وهو يأتي بالمرتبة الثانية بعد النفط من حيث الأهمية والاحتياطي، وهذا الأخير يشكل 1.8% من مجموع الاحتياطي العالمي المعروف واطع العراق في المرتبة 12 في سلم الدول التي تمتلك أكبر مخزون من الغاز في العالم، لذا أصبح من الضروري استغلال هذا المورد المهم الذي سيعود على العراق بالفائدة الكبيرة، إذ من الممكن الاستفادة منه للنهوض بالصناعات البتروكيمياوية والصناعات التحويلية كثيفة الطاقة كصناعة الحديد والصلب والألمنيوم وجعلها صناعات ناجحة اقتصاديا عبر ما توفره من فرص عمل وتحسين مستوى الدخل والإنفاق العام (صالح، 2016: 22-25). والعمل على

اكتشاف احتياطات نفطية وغازية جديدة لتعويض النفط والغاز المنتج إذ إن احتياطي العراق المؤكد من الغاز الطبيعي لم تشهد تطورا ملحوظا خلال المدة (2006-2017) وهو ما يوضحه جدول (9) إذ بلغ احتياطي العراق المؤكد من الغاز الطبيعي 3.744 مليارات متر مكعب عام 2017، ولقد زادت أهمية استغلال الغاز الطبيعي كمصدر احفوري للطاقة نظراً لما يتسم به من خصائص اقتصادية، إذ يدخل كمادة أولية في الصناعات البتروكيمياوية والأسمدة، فضلا عن التطور التكنولوجي لصناعته بإقامة مشاريع مختلفة، أو استخدامه في توليد الطاقة الكهربائية بكفاءة عالية، وعزز من ذلك تطور تكنولوجيا صناعته في مختلف القطاعات الاقتصادية فتقنية غاز البترول المسال LPG تعد تقنية أولية لصناعة الغاز الطبيعي ثم تطورت لاحقا إلى إمكانية تسييله LNG لغرض تسهيل تصديره إلى الأسواق البعيدة التي يصعب مد شبكة خطوط الأنابيب إليها، فضلا عن تقنية تحويل الغاز الطبيعي GTL إلى مشتقات هيدروكربونية مشابهة في استخداماتها للمشتقات النفطية وبذلك ازداد الاهتمام العالمي بالغاز الطبيعي كونه بديلا ناجحا لمصادر الطاقة الأخرى (النفط والفحم والطاقة النووية) (عبد الرضا وعبد العالي، 2015: 9).

جدول (9)
احتياطي الغاز الطبيعي في العراق للمدة (2006-2017)
(مليار متر مكعب)

السنوات	احتياطي الغاز الطبيعي
2006	3.170
2007	3.170
2008	3.170
2009	3.170
2010	3.158
2011	3.158
2012	3.158
2013	3.158
2014	3.158
2015	3.158
2016	3.820
2017	3.744

Sources: 1-OPEC Annual Statically bulletin 2018, Vienna, P112

2 -OPEC Annual Statically bulletin 2013, Vienna, P23

3 -OPEC Annual Statically bulletin 2008, Vienna, P23

3. التوجه نحو الاستثمار الأجنبي المباشر في القطاع النفطي ومشروعات البتروكيماويات كخطوة أولى على بناء مشروعات إستراتيجية تنموية طويلة الأمد تهدف إلى تعظيم التشابكات الصناعية بين عناصر الإنتاج ومخرجاتها ثم إمكانية تطبيق الإصلاح الاقتصادي الذي يمهد الطريق لتكوين تنمية اقتصادية تهدف إلى تنوع الإيرادات لمواجهة حالات الاستهلاك والاستيراد نتيجة الاعتماد على التجارة الخارجية حيث واقع الاقتصاد العراقي الجديد (الشبيبي، 2010:119).

4. إعادة تأهيل منشآت القطاع النفطي الإنتاجية والتصديرية بما يتناسب مع مستوى الاحتياطيات النفطية المثبتة التي يمتلكها العراق والبالغة 147.2 مليار برميل بهدف زيادة الإيرادات النفطية في ظل القدرات التسويقية الراهنة والأخذ بعين الاعتبار إعادة خطوط الأنابيب المتقدمة والمنشآت التابعة لها لزيادة الطاقة الخزنينة للتصدير إلى غاية خمسة ملايين برميل والطاقة التصديرية لأكثر من سبعة ملايين برميل يوميا، فضلا عن زيادة القدرات التسويقية في حال تم زيادة الإنتاج بما يتناسب مع الكمية المطلوبة المراد تصديرها. وإعادة صياغة الإستراتيجية المتكاملة للطاقة للأعوام 2010-2013 التي انطلقت في حزيران 2013 والتي كان هدفها هو تطوير الحقول النفطية وفق ثلاثة سيناريوهات لإنتاج النفط الخام الأول هو رفع الإنتاج

نحو 12 مليون برميل يوميا عام 2017 ثم خفض هذا الرقم إلى 9.5 ملايين برميل يوميا لغاية عام 2030 بعدها خفض هذا الرقم إلى 6 مليون برميل يوميا(ليلو، 2015: 4) ، ومن ثم فان رفع الإنتاج وفق هذه السيناريوهات هو امرٌ في غاية الصعوبة نظرا لوجود الكثير من عوائق الإنتاج المتمثلة بتحديات البنى التحتية المتقدمة(صالح وكاظم، 2016: 240). فضلاً عن إن إنتاج هكذا كميات من النفط هي هدر لهذا المورد الناضب والتجاوز على حقوق الأجيال اللاحقة من هذا المورد وكما في جدول (10)، الذي يبين إنتهاء العمر الافتراضي للنفط وفق السيناريوات الثلاث ففي السيناريو الاول معدل انتاج 4 مليون برميل يوميا، سيكون إنتهاء النفط بحدود عام 2017. تم احتساب العمر الافتراضي للنفط من خلال المعادلة التالية (البو علي، 2010: 23):

$$\text{العمر الافتراضي} = \frac{\text{الاحتياطي المؤكد}}{\text{الانتاج السنوي}} \dots\dots\dots (3 - 1)$$

جدول (10)

نضوب النفط الخام العراقي في ظل الاحتياطيات المؤكدة على أساس الإنتاج الحالي والإنتاج المتوقع على وفق السيناريوهات الثلاثة لإستراتيجية الطاقة ابتداء من عام 2017 (سنة)

إنتاج 12 م.ب.ي	إنتاج 9.5 م.ب.ي	إنتاج 6 م.ب.ي	الإنتاج الحالي 4.4 م.ب.ي	السنوات
43.200	34.200	21.600	15.840 م.ب	الإنتاج السنوي
147.200	147.200	147.200	147.200	2017
104.000	113.000	125.600	131.630	2027
60.800	78.800	104.000	115.790	2037
17.600	44.600	82.400	99.950	2047
(25.600)	10.400	60.800	84.110	2057
	(23.800)	39.200	68.270	2067
		17.600	52.430	2077
		(4.000)	36.590	2087
			20.750	2097
			4.910	2107
			(10.930)	2117
سنة 34	سنة 42.9	سنة 67.1	سنة 92.8	العمر الافتراضي

Sources:1- OPEC Annual Statically bulletin P8، Vienna،2018

- تم احتساب الناتج السنوي من خلال (معدل الإنتاج اليومي * 360 يوم * 10 سنة) وبعدها تم طرح الناتج من الاحتياطي النفطي المذكور لكل 10 سنة.
- الأقواس تعني الإشارة سالبة بمعنى سنوات نضوب النفط العراقي

5. تطوير نشاطات القطاع النفطي التي تشمل التصفية والنقل وتوزيع المنتجات النفطية ولتلافي مشكلة عدم توافر دخل حكومي كافي للاستثمار يتم تطوير المنشآت الحكومية وخصخصة بعضها جزئيا أو كليا من جانب ومن جانب آخر تشجيع القطاع الخاص من خلال شركة مساهمة برأس مال وإدارة عراقية أو أجنبية بعد توفير البيئة القانونية وإعادة دراسة وتطوير قانون رقم 64 لسنة 2007 وتعليمات تنفيذ أحكام قانون الاستثمار الخاص في تصفية النفط الخام لذلك القانون بالشكل والاتجاه الذي أوجد وضعا يضمن حقوق المستثمرين ويدفعهم إلى الاستثمار في إنشاء مصافي نفطية وشركات نقل للمنتجات النفطية، وهذا سيسهم في تحرير أسعار المنتجات النفطية تجعلها مرتبطة بأسعار النفط الدولية وتكاليف التصفية والتكاليف الأخرى (موسى، 2010: 312-313).

ثانيا: تطوير القطاع الزراعي

إن المدخل لتطوير القطاع الزراعي هو زيادة معدلات الإنتاج الزراعي ورفع مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي ثم تنويع مصادر الدخل القومي. ومن أجل تحقيق هذا الهدف هناك عدة سياسات زراعية لابد من إتباعها من أهمها:

1. السياسات السعرية والتسويقية:

تعمل هذه السياسات على دعم المنتجات والمحاصيل الزراعية وتجعل أسعارها تقارب الأسعار العالمية بالحد الذي

يجعل من هذه المنتجات مجزية ومشجعة للمنتج الزراعي لتشجيع الاستثمار الزراعي بما يحقق زيادة في الإنتاج. كذلك لابد من إتباع سياسات دعم مستلزمات الإنتاج الزراعي لتشجيع المنتجين الزراعيين على استخدام مدخلات الإنتاج المتطورة كأصناف البذور المحسنة والمبيدات والأسمدة الكيماوية والتقنيات الحديثة في مجال الإنتاج. أما السياسات التسويقية فتتطلب وجود خبرات فنية ذات دراية واسعة عن احتياجات السوق هذا فضلاً عن وجود البنى التسويقية الضرورية من طاقات تخزين مبردة ومحطات الفرز والتعبئة ووسائل النقل المبرد وغيرها، فضلاً عن وجود شركات التسويق المتخصصة التي تسهم في زيادة القدرة التنافسية للمنتجات الزراعية العراقية في الأسواق العربية والعالمية (الشمري، 2015: 10).

2. السياسات المائية:

يجب التأكيد على تحقيق الأمن المائي العراقي لما له من أثر كبير في تحقيق التنمية الزراعية المستدامة وهذا يتطلب التعاون بين وزارة الزراعة ووزارة الموارد المائية من خلال وضع إستراتيجية فاعلة لإدارة هذا المورد الهام وترشيد استهلاكه وعدم هدره. كذلك يتطلب حل المشكلات العالقة بين العراق ودول الجوار حول المياه والحفاظ على حقوق العراق المكتسبة من المياه على وفق القوانين والاتفاقات الدولية (غيلان، 2007: 37).

3. السياسات التجارية:

أصبح العراق يعتمد بشكل كبير على الاستيرادات من الخارج لسد معظم الحاجات المحلية من المنتجات الغذائية والزراعية

نتيجة سياسات الإغراق السليبي من الواردات، وتخلف قطاع الزراعة بشكل كبير، التي لم تشكل أي نسبة للصادرات غير النفطية لذا يجب على الحكومة العراقية أن تتبنى سياسة تجارية لحماية المنتج الزراعي المحلي من منافسة المنتجات والمحاصيل الزراعية المستوردة والسماح بنسب استيراد محددة لتغطي العجز في الإنتاج المحلي فقط كما هو معمل في اغلب الدول المجاورة، كذلك الالتزام بمقاييس السيطرة النوعية ومراقبة المنتجات والمحاصيل المستوردة فضلا عن فرض رسوم على الواردات الزراعية لغرض حماية المنتج الزراعي المحلي (الشمري، 2015: 10) .

4. السياسات التمويلية:

تهدف هذه السياسة إلى منح القروض إلى المزارعين من قبل مصارف زراعية متخصصة لإقامة المشروعات الزراعية المختلفة، ومراقبة تطبيق تلك المشروعات لمنع الفساد والهدر في المال.

5. سياسة البحث والإرشاد الزراعي:

تهدف هذه السياسة إلى تدريب المزارعين على استخدام أحدث التقنيات الزراعية وتطبيق البحوث الزراعية التي تهدف إلى زيادة الإنتاج الزراعي وتحسين نوعية المنتج فضلا عن تخفيض التكاليف الزراعية (غيلان، 2007: 37) .

ثالثاً: تطوير القطاع الصناعي:

من اجل النهوض بالقطاع الصناعي لابد من قيام السلطة التشريعية والتنفيذية ووزارة الصناعة بتبني مجموعة من الحلول لغرض النهوض بالواقع المتردي للقطاع الصناعي في العراق، وليأخذ دوره الحقيقي في رعد الاقتصاد العراقي والدخل القومي بإيرادات كبيرة وتحويله من قطاع مستهلك إلى منتج يسهم في إنعاش الاقتصاد العراقي واهم هذه الحلول هي:

1. العمل على إعادة هيكله الشركات والمصانع على وفق اقتصاد السوق ومحاولة تحديد المشروعات الممكن تخصيصها.
2. الترويج لإنشاء صناعات جديدة من خلال المستثمرين المحليين والأجانب وتوفير فرص عمل جديدة وتطوير الصناعة الوطنية وضرورة تحديد الخريطة الاستثمارية وبالتنسيق مع مجالس المحافظات في ضوء طبيعتها وتوافر الموارد الطبيعية والميزة التنافسية لها.
3. العمل على إعداد مسودات القوانين التي تسهم في ايجاد بيئة مناسبة للاستثمار سواء كان المحلي أم الأجنبي، وكذلك قوانين حماية المستهلك والمنافسة وحماية المنتج.
4. القيام بوضع خطط تنموية قصيرة ومتوسطة وطويلة الأجل وعلى أساس علمي للنهوض بالقطاع الصناعي مع مراعاة مبدأ التعشيق بين هذه الخطط عند التطبيق حيث تكون أحدهما مكمل للآخرى.

5. ضرورة اختيار الكفاءات العلمية التي لديها الخبرة الطويلة في المجال الصناعي ووضعها في المناصب الإدارية لإدارة هذا القطاع الحيوي بعيدا عن المصالح الحزبية والطائفية الضيقة.
6. العمل على تشريع وسن قوانين جديدة وتعديل القوانين الملغاة والخاصة بتنظيم جميع حلقات عمل القطاع الصناعي في البلاد.
7. ضرورة العمل وبشكل سريع على إعادة تأهيل المنشآت والمصانع والمعامل الحكومية وإعادة زج الخبرات الكفوءة من الأيدي العاملة (المعطلة حاليا) في هذه العملية كما يمكن زجهم بدورات علمية خارج البلاد لمواكبة احدث التطورات العالمية في مجالات الصناعة(الشمري، 2016: 6-7) .
8. تعد حاضنات الأعمال تجربة دولية ناجحة لمعظم دول العالم التي طبقتها كوسيلة لدعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة ولاسيما المشروعات الناشئة عن مواجهة كلف التحول نحو اقتصاد السوق، إذ إن من أولويات حاضنات الأعمال رعاية ودعم المشروعات الصناعية في مرحلة البدء والنمو كتوفير قاعدة للمعلومات الفنية والتجارية والتسويقية وتوفير الدعم المالي للمشروع فضلا عن تطوير وتحديث عمليات الإنتاج الصناعي بشكل أسرع وبتكلفة منخفضة على وفق المواصفات الدولية للجودة.

9. توجيه السياسة الصناعية نحو تعزيز القدرات التقنية للصناعة الوطنية وزيادة الاهتمام باكتساب الخبرة التنافسية النابعة من تطوير الكفاءة الإنتاجية (الجنابي، 2015: 151).

10. بناء قاعدة صناعية متينة في ظل توافر العديد من الموارد الطبيعية والموارد البشرية والمالية شريطة أن يكون ذلك ممزوجاً باعتماد سياسة مالية مقصودة هدفها الحد من الاستيراد غير المنضبط من خلال استغلال الفوائض المالية في تنمية الصناعات الاستخراجية والتحويلية والإنشائية (البعاج، 2017: 1).

رابعاً: تطوير القطاع السياحي:

يتطلب العمل على ترويج العراق كواجهة سياحة في ضوء الإمكانيات والمقومات التي يمتلكها من قبل الجهات الحكومية والمحلية إذ يتطلب إجراء تعزيز الجذب السياحي إعادة هيكلة المؤسسات المسؤولة عن النشاط السياحي والآثار التراثية كإنشاء مجلس أعلى للسياحة حتى يؤمن وحدة أخذ القرارات وفكراً سياحياً واحداً، وكذلك السعي الحثيث لإعادة إحياء وتأهيل المواقع الأثرية والثقافية التي تعرضت إلى التدمير والسلب والتخريب وإعادة الآثار التي سرقت وتم تهريبها إلى الخارج بعد عام 2003، كما ينبغي على الجهات الحكومية زيادة الموارد المالية الموجهة للقطاع السياحي من أجل النهوض بواقعه المتردي وتشجيع القطاع الخاص المحلي والأجنبي للاستثمار في هذا القطاع مما ينعكس ذلك على تطوير هذا

القطاع ليأخذ دوره في تنويع القاعدة الاقتصادية وتنمية مصادر الدخل للاقتصاد العراقي (نعمة، 2016: 466). فضلا عن تفعيل دور السياحة الدينية لان تكون مردودا مهما للاقتصاد العراقي واستغلال موارد هذا النشاط لتفعيل الطلب المحلي في المحافظات الدينية وفي مقدمتها محافظتا النجف و كربلاء المقدستان وتوفير الخدمات ومجالات البنية التحتية والأساسية لخدمة الزائرين لهذه المحافظات وخاصة في المناسبات الدينية المختلفة، ومن ضمن النهوض بالقطاع السياحي من الضروري دعم الصناعات والمهن السياحية السائدة لقطاع السياحة مثل الفنادق والمطاعم والنقل السياحي وصناعات تقليدية (كريم، 2016: 551) .

خامسا: تطوير المناطق الحرة:

أخذت المناطق الاقتصادية الحرة تحظى بأهمية كبيرة و على نطاق واسع حتى أصبحت تحتل احد مراتب الصدارة في أساليب جذب وتوطين الاستثمارات في العديد من دول العالم لما تحققة هذه المناطق من زيادة في الإنتاج والتصدير وموارد النقد الأجنبي من خلال إقامة المشروعات الاستثمارية المختلفة وتنشيط للحركة والتبادل التجاري وتنمية موارد البلد من النقد الأجنبي وامتصاص البطالة من خلال توفير فرص العمل للقوى العاملة المحلية واكتساب المعرفة وتوطين التكنولوجيا المتطورة وتنمية وتطوير الموارد البشرية من خلال الاطلاع والتدريب على هذه التكنولوجيا، ودفع عجلة التنمية الاقتصادية والاجتماعية إلى الأمام وجذب رؤوس الأموال المحلية والعربية

والأجنبية وتوظيفها داخل البلد في النشاطات الاستثمارية المختلفة فضلا عن مساهمتها في تنوع مصادر الدخل (الهيئة العامة للمناطق الحرة، 2013:1). لقد نمت المناطق الحرة نموا كبيرا ليتجاوز عددها أكثر من 500 منطقة اقتصادية حرة في العالم تسهم بحوالي 15% من حجم التجارة العالمية. وفي العراق ومن اجل مواكبة التطورات العلمية والتقنية والاقتصادية التي يشهدها العالم فقد حرص على انتهاج سياسات داعمة للقطاع الخاص والاستثمارات المختلفة وذلك من خلال إصدار قانون ذي الرقم 13 سنة 1998 ويهدف هذا القانون إلى تنظيم التبادلات والعمليات في المناطق الحرة العراقية، وقد سمح القانون بممارسة كافة الأنشطة الاقتصادية والتجارية والصناعية والخدمية عدا الأنشطة المحظورة وعليه أصبحت المناطق الحرة منفذا لجذب الاستثمارات الأجنبية. ويمتلك العراق مقومات إقامة المناطق الحرة من الموقع الجغرافي وتوافر الموارد الاقتصادية والأيدي العاملة والسوق الواسعة والبيئة السياحية، شهد العراق ومنذ صدور القانون أعلاه افتتاح ثلاثة مناطق حرة اقتصادية ضمن خطته التنموية لتمارس النشاطات كافة التجارية والصناعية والاقتصادية فضلا عن العمليات الأخرى المرتبطة بها. وبالنظر إلى حاجة الاقتصاد العراقي إلى المزيد من الأعمار والاستثمار فأن المناطق الحرة سوف تؤدي الدور الكبير في تفعيل وتنشيط هذا الاقتصاد، بوصفها منفذاً إلى العالم الخارجي وما تسهم به من جذب لرؤوس الأموال العربية والأجنبية وتوظيفها داخل البلد من اجل الاستثمارات العربية

والأجنبية المختلفة، إذ يجب الاهتمام بالمناطق الحرة وتطويرها لتأخذ دورها الحقيقي في عمليات الأعمار والإصلاح للاقتصاد العراقي (بريهي، 2011: 25-26) وذلك من خلال اتخاذ عدد من الإجراءات في المجالات الآتية :

1. العمل على تفعيل الأنظمة والتشريعات الخاصة بالاستثمار في المناطق الحرة حيث تم العمل على مشروع إعادة النظر في قانون الهيئة رقم (3) لسنة 1998 وإعداد الأنظمة المكملة لقانون الهيئة فضلا عن إعداد التعليمات التي تسهل عمل المستثمرين مع إجراء تعديلات على التعليمات المعمول بها حاليا بشكل يوازي التطورات الاقتصادية التي طرأت على الواقع العراقي والوضع الاقتصادي الدولي الحاصل في مجال حرية التجارة والاستثمار وحركة رؤوس الأموال في العالم.
2. الاهتمام بمشروعات البنى التحتية للمناطق الحرة والعمل على إعادة تأهيل المناطق الحرة في القائم وخور الزبير.
3. العمل على تنشيط الاستثمار الصناعي لكافة المناطق الحرة العاملة كونه يشكل ركيزة أساسية ومهمة في مجال الاستثمار، كما أنه يأتي بالدرجة الأولى متقدما على النشاطات الأخرى.
4. فتح آفاق جديدة في التعامل مع الهيئة الوطنية للاستثمار، بما يضمن تنشيط حركة الاستثمار خدمة للصالح العام والتنسيق مع قسم العلاقات والإعلام في

الهيئة المذكورة، وذلك من اجل تلافي التعارض بين إجراءات الهيئة الوطنية للاستثمار وهيأة المناطق الحرة حيث إن كلا الهيئتين تعملان على جذب المستثمرين بغياب التنسيق بينهما وكل منهما لديها أنظمتها وتعليماتها الخاصة بها.

5. العمل على تفعيل تجارة المرور (الترانزيت) وذلك لما يتمتع به العراق عامة والمناطق الحرة خاصة من موقع متميز لجعل العراق المنفذ الأهم، مما سيدعم الموانئ العراقية قطاع النقل إضافة إلى القطاعات الأخرى (علي وصبيح، 2014: 204).

6. ايلاء الاهتمام الكبير للجانب الإعلامي للمناطق الحرة وذلك عبر تبني حملات ترويج وتسويق عالمية تعتمد مختلف وسائل الإعلام ويشرك في ذلك الجهد سفارات وملحقيات ومؤسسات العراق في مختلف أنحاء العراق. كما يتم تشجيع المواطنين بالوسائل المختلفة على الاستثمار في هذه المناطق وحثهم على التوسع في التعامل والتفاعل معها وزيادة التشابكات الأمامية والخلفية فيما بين هذه المناطق وسائر مناطق العراق الأخرى (الشمري والحسيني، 2015: 75).

7. توحيد الجهة المسؤولة عن قرارات الاستثمار في المناطق الحرة وذلك لتعدد الجهات المسؤولة عن الاستثمار في العراق وهذا أدى إلى عدم معرفة المستثمر

الأجنبي بالجهة المسؤولة عن الاستثمار (علي وصبيح،
2014: 204).

سادسا: تطوير وإصلاح النظام المصرفي:

أصبح النظام المصرفي قوة مالية وفكرية فلسفية متميزة على مستوى الخلفيات الاقتصادية والمناهج، ويتضح ذلك من خلال حضوره في سوق التعاملات المالية الدولية وتزايد إعداد المصارف في مختلف أنحاء العالم. فقد نجح في استقطاب العملاء لتوظيف الأموال وتوفير الأرضية اللازمة للتنمية الشاملة في مجتمعات العالم وحل مشكلاته الاقتصادية. إذ يؤدي القطاع المصرفي دوراً مهماً في الإصلاح الاقتصادي من خلال مهمته الأساسية كوسيط بين المدخرين والمستثمرين. فعن طريق الإيداعات المالية يقوم القطاع المصرفي على حشد المدخرات ثم تحويلها أو توفير الموارد المالية للمستثمرين لإقامة مشروعات إنتاج سلعية أو خدمية جديدة أو التوسع في المشروعات القائمة إذ يترتب على زيادة الإنفاق الاستثماري توسيع قاعدة الإنتاج وإيجاد الظروف المناسبة لاستيعاب أعداد متزايدة من المواطنين في سوق العمل. يعمل القطاع المصرفي على تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية للدولة من خلال مساهمته في تحقيق أهداف السياسات النقدية التي يقرها البنك المركزي وعلى رأسها المحافظة على الاستقرار النقدي وزيادة مستوى التشغيل وذلك عبر تعزيز الاتجاهات التي تخدم هذه السياسات. وفي المرحلة الراهنة والمقبلة يواجه النظام المصرفي في العراق صعوبات وتحديات تتمثل في كون الصناعة المصرفية والمالية

العالمية تتسم بالتطور المستمر على صعيد الإطار المؤسسي لجهة ايجاد مؤسسات مالية جديدة، أو الاندماج لإيجاد وحدات مصرفية ضخمة أو بلورة معايير مصرفية جديدة للعمل المصرفي بشكل مستمر، ففي ظل التغيرات السياسية والاقتصادية التي شهدتها العراق بعد عام 2003 اتخذت السلطة النقدية عدداً من الإجراءات والخطوات المتقدمة لتعزيز وتطوير القطاع المصرفي في العراق وذلك لأهميته في تمويل الأنشطة الاقتصادية. ويتكون القطاع المصرفي في العراق من (54) مصرفاً شملت مصرفين حكوميين هما الرشيد والرافدين وخمس مصارف حكومية متخصصة و(47) مصرفاً أهلياً (خاصاً). والمصارف الخاصة تنقسم إلى (23) مصرفاً تجارياً محلياً. و(8) مصارف إسلامية عراقية و(15) فرعاً لمصارف أجنبية بضمنها فرع مصرفي إسلامي واحد. تدير المصارف العراقية الحكومية والأهلية شبكة فروع بلغت (1030) فرعاً. إذ تدير المصارف الحكومية (48%) من شبكة الفروع، في حين تدير المصارف الأهلية (52%) مع الإشارة أيضاً إلى إن مصرف الرشيد يدير شبكة الفروع الأكبر في العراق وعددها (201) فرع. يليه مصرف الرافدين بنحو (173) فرعاً (خماط وكاظم، 2015: 173). إن النظام المصرفي في العراق يعاني من تشوهات كبيرة في السياسة المتبعة نتيجة غياب التوجهات الإستراتيجية التي جعلته يتراجع في تقديم الخدمات. ومن أجل النهوض بالقطاع المصرفي في العراق يتطلب إجراء حزمة من الإصلاحات يمكن إيجازها بالآتي:

1. توفير الأمن والاستقرار الاقتصادي لان القطاع المصرفي يرتبط ارتباطاً وثيقاً معهما إذ لا يمكن للقطاع المصرفي أن يعمل بصورة وبيئة طبيعية ما لم يكن هنالك استقرار أممي فضلاً عن وجود الاستقرار الاقتصادي الذي يعد عاملاً مهماً في تطوير العمل المصرفي.
2. العمل على استخدام أحدث التقنيات في مجال الجهاز المصرفي بوضع خطة إستراتيجية على وفق الإمكانيات المتاحة وربط المصارف بالبنك المركزي العراقي عن طريق شبكة الاتصالات الالكترونية ومحطات حرفية وتحديث كفاء ومتمين للبنى التحتية المالية، بما في ذلك القدرة على إجراء المدفوعات الكترونياً داخل العراق وخارجه.
3. التقيد بالمعايير العالمية المعتمدة مثل كفاية رأس المال والإفصاح المالي عن القوائم المالية للمصارف مما يعكس قدرأ أكبر من الشفافية في العمل المصرفي العراقي.
4. إيجاد أنواع جديدة من الخدمات المصرفية التي تقدم من قبل المصارف والمؤسسات المالية العالمية وذلك من خلال استخدام الأدوات المالية والمصرفية المبتكرة. وضرورة تبني سياسة تنويع الخدمات المصرفية وتبني إدارة الجودة الشاملة وتأهيل الإطار البشري والارتقاء بأدائه لتحقيق الأهداف المنشودة.
5. دعم المصارف الأهلية بالسماح لها في القيام بالعمليات والأدوات المصرفية كافة للمشروعات والنشاطات التي

تقوم بها الوزارات والدوائر التابعة لها وعدم تحديدها وحصرها لدى المصارف الحكومية.

6. على الحكومة ووزارة التخطيط ووزارة المالية الأخذ بعين الاعتبار وجهة نظر المصارف والبنك المركزي العراقي وذلك من اجل التأثير في توجيه النشاط الاقتصادي من ناحية والمحافظة على التوازن النقدي واستقرار مستوى الأسعار من ناحية أخرى.

7. استخدام وسائل الرقابة الائتمانية لتوجيه الاستثمارات بالطريقة المرغوبة اقتصاديا إذ يمكن من خلال تلك الوسائل التأثير في مستوى الإنفاق الكلي في المجتمع من ناحية وعلى الاستثمارات من ناحية أخرى ومن ثم سوف يتحقق نمو اقتصادي مستقر وذلك لأن كلاً من مستوى واتجاه النشاط الاقتصادي يخضعان إلى الحكومة والبنك المركزي لأن الأخيران يهدفان إلى ذلك (الحجامي، 2014: 16).

8. إعادة هيكلة القطاع المصرفي عن طريق تشجيع الاندماج بين المصارف ولاسيما الصغيرة منها وكذلك مع المصارف الأجنبية لإنشاء مصارف كبيرة قادرة التوسع فيها لتقديم خدمات جديدة لتصبح ركيزة أساسية وفعالة للنمو الاقتصادي على إن تبتعد عن احتكار بعض العمليات المصرفية عن المصارف الخاصة وتبني التسويق المصرفي لمواجهة المنافسة (خماط و كاظم، 2015: 178).

9. ضرورة العمل على سرعة تأهيل القطاع المصرفي في العراق لمواكبة التطورات العالمية وتقليل المخاطر فضلا عن تعظيم مكاسب الاندماج في الاقتصاد العالمي والعمل على التكيف مع الواقع الذي فرضته التطورات العالمية.

سابعاً: تطوير قطاع النقل والمواصلات:

يشكل قطاع النقل عصب الحياة الاقتصادية فبواسطته يتحقق الاتصال بين مختلف فروع العملية الاقتصادية والإنتاج داخل المدينة وضمن الإقليم بما ينسجم مع التطور الحضاري للمجتمع نتيجة لزيادة عدد السكان وتوسع الأسواق. ولقد أولت الدول الاهتمام بقطاع النقل وعملت على إنشاء شبكة نقل جيدة تحقق التواصل الاجتماعي والاقتصادي بين أقاليمها وذلك لأهمية هذا القطاع فهو يهدف إلى استخدام الأيدي العاملة والمواد الأولية والإنتاج بكفاءة عالية ويهدف أيضاً إلى تحقيق نمو اقتصادي للمناطق المختلفة في دولة كذلك يؤمن سهولة التنقل للأشخاص والمواد الأولية بين مراكز الإنتاج والتسويق بأقل كلفة وأعلى منفعة، إذ إن تطور الإنتاج الاقتصادي يقاس بما تمتلكه تلك الدولة من درجة عالية لشبكة النقل. كما إن درجة التقدم في قطاع النقل دالة للنمو الاقتصادي لأي دولة من الدول ومستواها الحضاري بسبب العلاقة الجدلية فيما بين عناصر التطور. إن قطاع النقل والمواصلات يعد من القطاعات المهمة في التنمية الاقتصادية وتتجلى أهميته في مقدراً المصروفات العالية التي تخصص لتنمية هذا القطاع والتي

تبلغ في العراق بحدود 20% من تخصيصات الخطط الاستثمارية السنوية (فليح، 2011: 2). ولهذا يتطلب جملة من الإجراءات التي تسهم في زيادة نشاط هذا القطاع لتحقيق زيادة في مصادر الدخل ضمن إطار التنوع الاقتصادي ومن هذه الإجراءات ما يأتي (وزارة التخطيط، سنوات مختلفة: صفحات متفرقة):

1. العمل على رفع طاقة الموانئ الحالية البالغة 16 مليون طن سنويا وممراتها الملاحية لتصبح 23 مليون طن سنويا ويتم ذلك من خلال توفير التمويل المطلوب فضلا عن تطوير عمل الموانئ وتزويدها بالخدمات البحرية لتصدير النفط والغاز، ويمكن الاستفادة من الخبرات الدولية لرفع القدرات التنافسية وتحسين جودة العمليات للشركة العاملة في هذا النشاط وتطوير مهارة وكفاءة الموظفين العاملين في الموانئ، كذلك مواصلة جرف الأعماق في مسارات الملاحة التي تقود إلى الموانئ وإكمال تنفيذ المشروعات المدرجة في الخطة الاستثمارية والعمل على إقامة مشروعات جديدة بأساليب الشراكة والاستثمار.

2. العمل على إنشاء ميناء الفاو الكبير وإحالته للاستثمار الخاص على مراحل ودعم مشروعات البنية التحتية الأولية، فضلا عن دعم القطاع الخاص في تنفيذ المشروعات المائية من خلال إدارة وتشغيل وتحسين أداء مينائي المعقل وأبو فلوس، كذلك إنشاء وتشغيل

- وتقديم الخدمات المائية الأخرى مثل التحويض والرسوم.
3. تعزيز دور الناقل الوطني البحري في تأمين تجارة العراق ويتم ذلك من خلال تأمين الاستثمارات اللازمة لزيادة عدد البواخر العاملة خاصة بنقل البضائع والمسافرين.
4. تحسين كفاءة وأداء الناقل الجوي الوطني عبر الشراكة العالمية بكفاءة اقتصادية ليتوافق مع المعايير الدولية من خلال بناء التحالفات مع شركات عالمية رصينة عاملة في هذا المجال، فضلاً عن الارتقاء بمؤسسات التدريب الوطنية لتلبي المعايير الدولية، فضلاً عن العمل على إنشاء مطارات جديدة وتأهيل وتطوير المطارات الحالية باعتماد أسلوب الشراكة مع الشركات الأجنبية المتخصصة في هذا المجال.
5. تحسين واقع حال شبكة الطرق الحالية وزيادة الطاقة الاستيعابية لها ورفع درجة السلامة والأمان لمستخدميها وحمايتها من الضرر، فضلاً عن تطوير النقل العام وتأمينه داخل المدن وما بينها لجعله سريعاً وصديقاً للبيئة.
6. تحديث منظومة السكك الحديدية وتطويرها ورفع طاقتها التشغيلية فضلاً عن تقليل زمن الرحلة وتأمين السلامة وتعزيز موقع العراق الجغرافي كحلقة ربط بين الشرق والغرب.

7. تجهيز شبكة السكك الحديدية بقطارات حديثة وعربات وشاحنات جديدة لنقل المسافرين والبضائع بما يلبي حاجة السوق والاقتصاد الوطني وإعادة تأهيل الموجود منها حالياً.
8. تحديث منظومة الاتصالات في شبكة السكك الحالية بما فيها منظمة الأقمار الصناعية التي تتيح تتبع القطار في إي وقت وفي إي زمان لتلافي الحوادث وعطلات القطارات.

الفصل السابع

أهم التجارب الدولية في تطوير القطاعات غير النفطية اولاً: تجربة كوريا الجنوبية

يعد الاقتصاد الكوري قبل خروجه من الحرب العالمية الثانية من الاقتصادات المتخلفة والنشاط الاقتصادي يتركز في القطاع الزراعي الذي يعتمد عليه غالبية السكان في معيشتهم، إذ خرجت شبه الجزيرة الكورية من الحرب العالمية مقسمة إلى قسمين (الشمالي والجنوبي)، وانسحاب اليابان منها ام 1945 بعد احتلال دام ما يقارب 40 سنة وهذا التقسيم جعل الكوريتين في صراع بينهما وانتهى الى ان تصبح كل منها امراً واقعاً يتعامل معه الكوريين، وكان هناك اتفاق بين كوريا الجنوبية والولايات المتحدة الأمريكية بإعادة اعمارها بعدما دمرت بسبب الحروب. تدخلت مجموعة عوامل خارجية وداخلية في نجاح التجربة الكورية في التنمية لتكون نموذجاً يقتدى به لتنمية البلدان الاخرى (الطائي، 2015: 50) وهذا النجاح يمكن ان ترجع اسبابه الى النقاط التالية :

1. اداء الاقتصاد الكلي :

حافظ الاقتصاد الكوري على معدلات عالية للنمو على مدى السنوات الماضية على الرغم من التقلبات الاقتصادية حيث ارتفع الناتج المحلي الاجمالي بنسبة تتراوح بين (8 و9%) من عام 1960 الى عام 2000 وزاد مستوى الدخل من 1915 دولار عام 1960 إلى 26613 دولار عام 2012.

2. الاداء الصناعي:

عملت كوريا وبمساعدة منظمات المجتمع المدني الى تأسيس مجموعة من المؤسسات الصناعية تسمى (chaebols) وتعني تكتل الشركات والتي تعد قاعدة اساسية للتصنيع لتحقيق التنمية مما جعل عمل الحكومة محفزاً لتلك التكتلات من خلال تقديم التسهيلات التمويلية بمعدل فائدة منخفضة التكلفة مقابل ان تتبع استراتيجية معدة من قبل الحكومة للتنمية الصناعية القائمة على التصنيع الموجه للتصدير (الطائي، 2015: 51)، إذ تطور التصنيع عن طريق تغير جذري في الهياكل الصناعية حيث سيطر قطاع الصناعات التحويلية مثل المنسوجات والملابس والمواد الغذائية والمشروبات الى حدود السبعينات وفي الثمانينات تجاوزت الصناعات الكيماوية والثقيلة (50%) من قطاع الصناعة التحويلية استمرت الى عام 2008 وشكلت المنتجات الالكترونية والمواد الكيمائية والسيارات معظم الصناعات التحويلية في السنوات الاخيرة في حين تراجعت حصة الزراعة إلى (5.3%) بعد ان كانت (48.4%) سنة 1953 واحتلت الخدمات الحصة الاكبر بنسبة (65.3%) عام 2000 عوض (42.6) سنة 1953 (التجربة الكورية في تنمية الصادرات، 2013: 1).

3. سياسات التصدير

استفادت كوريا بشكل كبير من الوصول إلى الأسواق الخارجية بسبب التوسع في التجارة العالمية في اتفاقية الجات والوصول إلى سوق الولايات المتحدة فضلا عن ذلك سمحت

سياسات تحفيز الصادرات للبلاد كسعر الصرف وواردات الاقتصاد للاستفادة من هذه الفرص الدولية وقد دخلت الحكومة الكورية سلسلة من حوافز التصدير أهمها (تجربة كوريا في تنمية الصادرات، 2013: 1):

أ- **الحوافز الجبائية:** وأهمها الإعفاءات من الضريبة على الاستهلاك، الإعفاءات من الضرائب التجارية، تخفيض 50% من ضريبة الدخل على الشركات والضريبة على عائدات التصدير وغيرها.

ب- **الحوافز الجمركية:** أهمها الإعفاءات الجمركية على السلع الرأسمالية للإنتاج من أجل التصدير، تسوية أقساط التعريفات للسلع المستخدمة في الإنتاج والتصدير، الخصم على الخسائر وغيرها من الحوافز.

ج- **الحوافز المالية:** ومنها التمويل لجميع السلع التي يتم تصديرها، التمويل لنقل السلع المصدرة، تمويل الصادرات على الائتمان، صندوق تنمية الشركات المصدرة.

د- **اليات اخرى:** وهي نظام الودائع بالعملات الاجنبية، دعم الصادرات حقوق الاحتكار لتصدير بعض المنتجات الى جهات معينة، الحد من اسعار الكهرباء، تصدير التأمين.

4. السوق المالية:

اتبعت كوريا سياسات تنظيم السوق المالية وتوجيه المصارف التجارية لتقديم القروض والتسهيلات المالية بأسعار فائدة متدنية للقطاع الخاص وهذا الامر يتحقق من خلال وجود مؤسسات مالية كفوءة تعمل على خفض التكاليف على المستثمرين فضلا عن قدرتها على منح القروض التمييزية والدعم الانتقائي وبخاصة للصناعات المعدة للتصدير والتي تمتلك فيها الميزة النسبية في الانتاج. ومن الامور المهمة التي ساعدت على التنمية في كوريا هي ثقة المجتمع بالحكومة مما دفعهم الى المشاركة الفاعلية في تنشيط عمل مؤسسات التمويل من خلال توجيه جزء من ايراداتهم للادخار عن طريق فتح حسابات خاصة بهم تمنح المصارف فرصة لتقديم خدمة ائتمانية اكبر وان هذه الادخارات تؤثر في حجم الطلب في السوق الذي يعد جزءاً من الطلب الفعال لتحريك الاقتصاد.

ثانياً: التجربة الماليزية

نالت ماليزيا الاستقلال عام 1957 وبعد انفصال سنغافورا عنها عام 1969 حدثت حروب اهلية ما بين السكان الأصليين (المالايو) الذين كانوا يشكلون (67.4%) من مجموع السكان والصينيين الذين يشكلون (24.6%) استوطنوا ماليزيا عام 1963 وسيطرو على القرار الاقتصادي الا ان السياسيين تنبهوا بهذه الاحداث واكثروا على وجود تنمية اقتصادية للدولة مالم تكن هناك مجموعة من العوامل المتوافرة اهمها الاستقرار

السياسي واخراج الدولة من الفقر وسيادة العدالة بين المجموعات العرقية إذ بدأت ماليزيا خطتها في التنمية بخطوتين في غاية الاهمية الاولى هي وقف الفساد المالي والاداري والثانية الاهتمام بالعملية التعليمية كمحور اساسي للتقدم(الطائي، 2015: 53-51). ومن اجل توضيح دور الحكومة في تحقيق تلك الاهداف يمكن ان نبين التجربة الماليزية من عدة اتجاهات وكالاتي :

1. **الاهتمام بالصناعات الصغيرة:** أظهرت الدراسات الحديثة إن 91% من مجموع الشركات المسجلة في ماليزيا تعد شركات صغيرة ومتوسطة تتجه معظمها إلى المجالات الإنتاجية والتصنيع، هذه المجالات تمثل عصب الاقتصاد الماليزي والموظف الأول للعمال هناك، ومن اجل دعم وتنمية هذا القطاع وضعت الحكومة خطتين طويلتي الأجل(التجربة الماليزية، 2010: 1) :

أ- **الخطة القومية الأولى:** تسمى خطة 1996-2000 والتي ركزت على تنشيط وتنمية الصناعات الصغيرة التي تتوجه لتلبية احتياجات الأسواق المحلية الماليزية إذ تم وضع وتنفيذ عدة برامج دعم موجهة بشكل خاص إلى الشركات الصغيرة ذات معدل النمو العالي والتي سرعان ما توسعت وزاد حجم أعمالها كما شجعت الحكومة المشروعات الصغيرة ذات التوجه إلى التصدير عن طريق آليات دعم وتمويل خاص بالتصدير .

ب- **الخطة القومية الثانية: خطة 1996-2005** تم اعتماد سياسة التجمعات الصناعية كحاضنات الأعمال والتي ركزت بدورها على تنشيط وتنمية المشروعات الإنتاجية والتصنيعية المتخصصة في بعض القطاعات الإنتاجية التي تعد قطاعات التصدير في المقام الأول، من هذه القطاعات نجد شركات الخدمة المتخصصة وشركات البحث والتطوير المتخصصة وشركات تصنيع المعدات وشركات التغليف المتقدمة، والشركات المتخصصة في التجارة الالكترونية .

2. **استخدام الحوافز لاستهداف الاستثمار الاجنبي المباشر:** قامت الحكومة بإنشاء فريق خاص للبعثات الاستثمارية والتعرف بالتسهيلات الكبيرة للمستثمرين الاجانب والعمل على دمج القطاع الخاص مع القطاع الحكومي بشراكة حقيقية بتحفيز القطاع الخاص من خلال المساعدات المقدمة إليه عندما يتعرض لفترات الركود الاقتصادي (الطائي، 2015: 55)، وتتضمن الحوافز الممنوحة إعفاءات ضريبية لفترة 2-5 سنوات للاستثمار في صناعات إحلال الواردات كالأغذية والمشروبات والكيمياويات وخلال فترة السبعينات تركز الترويج على الصناعات كثيفة الاستخدام لعنصر العمل والصناعات الموجهة للتصدير وتضمنت ذلك إنشاء (10) مناطق حرة لجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة في قطاع الالكترونيات والنسيج كما سمحت الحكومة

للأجانب بالاستحواذ على 100% من حقوق الملكية في شركاتهم وذلك عند قيامهم بتصدير 80% او أكثر من منتجات تلك الشركات وبموجب قانون تشجيع الاستثمارات فإن الشركات يمكنها ايضاً التمتع ببعض الإعفاءات الضريبية اذا ما قامت تلك الشركات بإنتاج بعض المنتجات المنصوص عليها في ذلك القانون، كما يتيح ايضاً إسقاط جزء من الضرائب المستحقة على الدخل للشركات التي تعمل في مجالات صناعية محدودة مثل الموجهة للتصدير ويتم ايضاً تقديم الحوافز المالية لجميع المستثمرين للقيام بعمليات البحوث والتطوير وكذلك تدريب العمالة المحلية (عبد العظيم، 2010: 1).

3. **الاهتمام بالتعليم:** اعدت الحكومة الماليزية خطة لأصلاح التعليم بكل مستوياته بدءاً من التعليم الاساسي وحتى الجامعات والاهتمام بالبعثات التعليمية لكل دول العالم وتحسين العلاقات بكل دول العالم لنقل العلوم والتكنولوجيا وتنمية التعاون كما ان هناك اهتماماً كبيراً بالتعليم الفني لإخراج عمالة ذات كفاءة عالية تعمل على وقف منهجية علمية وليس بشكل عشوائي (الطائي، 2015: 56). ويتضح مما سبق انه من الممكن الاستفادة من هاتين التجربتين دور القطاع النفطي في سياسة التنويع الاقتصادي بسبب نجاحهما نتيجة الادارة السياسية اولا في دعم التغير وتنمية الدول وليس

النفط وسياسة التنمية وانما القدرة الرقابية على تنظيم خطط التنمية.

ويمكن الافادة من تجربة ماليزيا وفقا الى الاهتمام بالمشاريع الصغيرة وتشجيع وجذب الاستثمارات الاجنبية المباشرة وكذلك الاهتمام في التعليم ويمكن الافادة من تجربة كوريا الجنوبية من خلال تأسيس مجموعة من المؤسسات الصناعية والتي تعد قاعدة للتصنيع لتحقيق التنمية وكذلك ادخال اهم حوافز التصدير منها الحوافز الجبائية والجمركية والمالية واليات اخرى تتعلق بنظام الودائع بالعملات الاجنبية فضلا عن تنظيم السوق المالية وتوجيه المصارف التجارية لتقديم القروض والتسهيلات المالية .

الفصل الثامن

تطوير وتشجيع سياسات التنويع الاقتصادي

أولاً: تطوير القطاع الخاص في ظل سياسة الخصخصة :

ظهرت الرغبة لتطوير القطاع الخاص الذي يعد قاطرة للنمو الاقتصادي، نظرا لعدم كفاءة القطاع العام في استغلال الموارد الاقتصادية بشكل أمثل، فضلا عن ظهور مظاهر الفساد المالي والإداري في معظم الحلقات الإدارية وإفراغ عملية التنمية الاقتصادية من مضمونها الفعلي. إن تطوير مساهمة القطاع الخاص في الناتج المحلي الإجمالي سيعظم من قدرة الاقتصاد الوطني على الإيفاء باحتياجات الأنشطة الإنتاجية المختلفة ومواجهة ارتفاع حجم الاستهلاك المحلي والعمل كعنصر فعال ورفد الميزانية العامة للدولة في تحقيق التنمية الاقتصادية. وفي العراق لم يحظَ القطاع الخاص بأهمية كبيرة نظرا للظروف التي تعرض لها القطاع الخاص إذ أدت إلى ضعف مشاركته في الأنشطة الاقتصادية وقدرته على مساندة عملية التنمية الاقتصادية، إذ يظل القطاع الخاص قطاعا يتداخل مرة ويبتعد أخرى مع بقية القطاعات الاقتصادية تبعا لمنفعة المجتمع وسياسة الدولة وفلسفتها الاقتصادية بوصفها من الدول النامية. وبالإجمال الكلي فإن الدول النامية ومنها العراق تتصرف مع القطاع العام من منطلق السيادة وتحقيق المنفعة العامة بينما تتصرف مع القطاع الخاص من منطلق الاعتبارات الاقتصادية وإستراتيجية التنمية فيها. إذن يمكن القول إن القطاع الخاص

العراقي هو ذلك الجزء من الاقتصاد الذي يديره رجال الأعمال العراقيون أصحاب رؤوس الأموال من صناعيين وتجار ومزارعين وأصحاب المرافق الخدمية وبالتنسيق مع الجانب الحكومي خدمة لإستراتيجية التنمية في الدولية ودعمًا لهذا القطاع (الزكروش وآخرون، 2017: 12-19). ولكي يأخذ القطاع الخاص دورًا متميزًا يساهم في تحقيق التنوع الاقتصادي لابد من العمل على تحقيق حزمة من الإصلاحات أهمها :

1. وضع خطة للقطاع الخاص واضحة المعالم للاقتصاد العراقي ليأخذ دورًا في متضمنات الإصلاح وتشمل هذه الخطة رؤية واضحة لدور القطاع الخاص وتشجيعه للدخول في مشروعات طويلة الأمد لتوفير الأمان في جذب الاستثمارات والابتعاد عن المشروعات الهامشية قصيرة الأمد سريعة المردود وتشجيع استيطان الأموال والخبرات للدخول في هذه الاستثمارات (الطعان و عبد ،2017:67).

2. دعم القطاع الخاص من أجل توليد المنافسة المشروعة بينه وبين القطاع العام، كذلك يفرض على القطاع الخاص استيعاب اليد العاملة الوطنية ومنح إعفاءات ضريبية للمؤسسات التي تقوم بتوظيف أعداد كبيرة من العراقيين، ومنع جلب الأيدي العاملة الأجنبية إلا بعد التأكد من الحاجة الفعلية لها أو عدم وجود عمالة وطنية يمكن إن تحل محلها عمالة أجنبية وبالاختصاصات الفنية وعلى صاحب العمل إن يثبت

انه قد استنفذ جميع الطرق لتشغيل العمالة الوطنية (نجم، 2017: 342).

3. الارتقاء بمستوى الإنتاج وتحسين نوعيته نظرا لعامل المنافسة التحفيزية الناتجة عن خيارات تقييم مدخلات الإنتاج في حالة الخصخصة، ودورها في تحسين كفاءة وإنتاج العاملين وزيادة قدراتهم التسويقية على عكس ما معمول به في القطاع العام الذي يعتمد على الرواتب والأجور والحوافز وبهذا يكون للقطاع الخاص دور مميز في تصحيح الاتجاهات السلبية التي رافقت منشآت القطاع العام.
4. توجيه القطاع الخاص من اجل السير باتجاه التنويع الاقتصادي والعمل على تعديل القوانين والأنظمة الحالية بما يصب في مصلحة القطاع الخاص، والعمل على إصلاح الإطار العام للسياسات والتشريعات عبر تنفيذ برنامج حكومي يستجيب للحاجات ذات الأولوية للقطاع الخاص في إطار حوار فعال بين الحكومة والقطاع الخاص.
5. العمل على تحديث وتكامل أفضل للشركات العامة مع القطاع الخاص من اجل زيادة إنتاجيتها وقدرتها التنافسية لتستفيد من فرص الأعمال الجديدة التي تتحقق من خلال تعزيز روابطها مع الأسواق الإقليمية والعالمية فضلا عن ذلك ستوفر إعادة هيكلة الشركات العامة فرصا أكبر للقطاع الخاص.

6. تحسين القدرة التنافسية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتأسيس شركات بين المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والشركات العامة من خلال توفير بيئة ودية للإعمال والموارد المالية من قبل الدولة.

7. نشر الوعي الثقافي على مستوى المنظمات والمنشآت على الخصوص والمجتمع على العموم من اجل تغير القناعات الراسخة حول الخصخصة بأنها استغلال ومحاوله لتركيز الثروات بيد أقلية من المجتمع وايجاد وعي عام على أنها الخيار الوحيد لرفع الكفاءة الإنتاجية لهذه المنظمات

8. ضرورة وجود سوق متطورة للأوراق المالية إذ إن من أهم العوائق التي تواجه الخصخصة في العراق افتقاره لسوق مالي متطور (جاسم، 2015: 8).

ثانيا: توفير المناخ الملائم للاستثمارات في ظل سياسة الاستثمار الأجنبي المباشر:

أولت الكثير من دول العالم أهمية كبيرة لدور الاستثمار الأجنبي المباشر بوصفه أحد الأسس المهمة في البنيات الاقتصادية وبوصفه حجر الأساس لتطور الاقتصاد الوطني وكذلك احد ركائز النمو الاقتصادي لما يؤديه من دعم للإدخارات المحلية وزيادة في الطاقة الإنتاجية للبلد فضلا عن انه مصدر للتكنولوجيا الحديثة والمهارات التنظيمية والإدارية. وبناء على ما تقدم فان العراق بأمس الحاجة إلى مثل هذه الاستثمارات لبناء البنية التحتية وإعادة أعمار ما دمرته الحروب في مختلف

المؤسسات الإنتاجية والتصديرية، فضلا عن التحديات التي تعرض لها البلد الداخلية منها والخارجية المتمثلة بهدر المال العام الناتج عن قضايا الفساد التي يمارسها الكثير من أصحاب القرار التي أدت ولازالت تؤدي إلى حرمان العراق من تخصيص هذه الأموال في بناء مشروعات تنموية تسهم في رفع نسبة النمو في القطاعات الاقتصادية وكذلك التأثيرات السياسية التي تمارسها دول الجوار والتي تؤثر في الوضع الداخلي للدولة والتي غالبا ما تنعكس على جميع المستويات المحلية. ولطالما إن الاستثمار الأجنبي يمكن إن يسهم في رفع معدلات النمو الاقتصادي فضلا عن فاعليته الأخرى بخدمات التنمية الاقتصادية وتخفيف أعبائها ومساهمتها في تنشيط الادخار فضلا عن توسيع التجارة الخارجية وتوفير الوظائف والاندماج في الأسواق العالمية لذا فإن العراق يسعى جاهدا لاستقطابه وتشجيعه على مزاولة النشاط فيه من خلال العمل على توفير البيئة الملائمة لجذب هذه الاستثمارات كرفع القيود ومنح الحوافز والحماية القانونية وغيرها (جاسم، 2017: 413-417).

لقد اصدر العراق القوانين الخاصة بالاستثمار (قانون رقم (13) لسنة 2006) وتشكيل هيئة الاستثمار وعقد المؤتمرات وإقامة المعارض الترويجية وإنشاء المناطق الحرة. لكن لا يزال الاستثمار الأجنبي ضعيفاً وغير مستقر في العراق حتى بعد صدور القانون المذكور (الحياني، 2013:49) وهذا نتيجة لعدة أسباب منها فقدان الاستقرار الأمني والسياسي والفساد الإداري والمالي وعدم صلاحية البنى التحتية حيث إن التحديات الأمنية تقف

عقبة إمام الاستثمار الأجنبي المباشر (جاسم، 2017: 417). ولكي يؤدي الاستثمار الأجنبي أهدافه الرامية في تصحيح الوضع الاقتصادي وزيادة مصادر الدخل لغرض تحقيق عملية التنويع الاقتصادي يجب تحقيق ما يأتي :

1. العمل على زيادة الإنفاق الاستثماري من قبل الدولة لإصلاح البني التحتية التي تعاني من الضعف والتدمير لينعكس ذلك على قاعدة رصينة تكون مهياً لجذب الاستثمارات المحلية منها أو الأجنبية وتحسين أداء السياسة المالية لكي تكون قادرة على جذب المزيد من الاستثمارات الأجنبية المباشرة من خلال توفير بيئة ملائمة لجذب الاستثمار لما له من اثر كبير في رفع مستوى النشاط الاقتصادي.
2. وضع سياسة اقتصادية كلية تسهل عملية انسياب الاستثمارات الأجنبية من خلال خفض التكاليف التي تتحملها موازنة الدولة عن طريق سياسة مالية ونقدية مستقرة.
3. يجب إن تتبنى الدولة تدفق استثمارات أجنبية محددة عن طريق حصرها ضمن سياسة استثمارية محددة وذلك لتجنب استنزاف الموارد والتعبية الخارجية والأزمات المالية الدولية.
4. تفعيل مهام الهيئة العراقية للاستثمار وإعطائها مساحة من الحرية والاستقلالية، ومن الممكن إن يشار إلى ذلك في قانون الاستثمار الأجنبي في العراق ويعد عمل الهيئة

- محوريا من خلال التشاور والتباحث في المسائل التي تقع ضمن نطاق عمل هيئة الاستثمار في المحافظات وخاصة في مجال تخصيص الأراضي للمشروعات الاستثمارية، رسم خريطة الاستثمارات للمحافظات.
5. وضع ضمانات كافية للمستثمر الأجنبي خاصة في مجال زيادة التسهيلات ونقل الأموال ودخول وخروج مستلزمات الإنتاج والعاملين من الخارج إلى العراق والعكس لأجل تحقيق الكفاءة في انجاز المشروعات ومن اجل المساعدة في ايجاد حالة التفاوض في الجانب الاقتصادي والسياسي والأمني.
6. دراسة العوائق التي تحد من تدفق الاستثمارات الأجنبية سواء من الناحية الاقتصادية والقانونية أم الإدارية أو الإجرائية والإسراع بحلها وخاصة فيما يتعلق بتخفيض الضرائب على الشركات الأجنبية.
7. تشجيع الاستثمار الأجنبي في مختلف القطاعات وبالأخص بالقطاعات التي لها علاقات ترابطية مع القطاعات الأخرى بغرض تعظيم المردود من هذه الاستثمارات وكذلك في الأنشطة ذات القدرة التصديرية العالية لتخفيف حدة الاعتماد على الإيرادات النفطية
8. تقييم مدى الاستفادة من الاستثمارات الأجنبية من خلال دراسة على بعض المؤشرات مثل زيادة وتنويع الصادرات، توظيف اليد العاملة، نقل التقنية والبحث والتطوير.

9. العمل على عقد الندوات والمؤتمرات الدولية وإنشاء مكاتب فرعية للهيئة العامة للاستثمار في الدول ذات الشركات العالمية الكبرى من اجل توضيح المجالات والفرص الاستثمارية المتاحة في الدولة (خطاب 369:2016).

المصادر :

1. الابراهيم، يوسف، حمد .(2010). إصلاح الخلل الإنتاجي بدول مجلس التعاون، متاح على الرابط :-
<http://www.aljazeera.net/specialfiles/pages/56c9cbfc-f8b6-48d6-a8ae-e11d21212b68>
2. أبو عمرية، فالح .(2008). الخصخصة وتأثيراتها الاقتصادية، دار أسامة للنشر والتوزيع عمان، الأردن
3. الاسرج، حسين، عبد المطلب .(2006). الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية، الواقع والطموحات، متاح على الرابط:
<http://www.academia.edu/1217399>الأج_الاستثمار_ني_المباشر_في_الدول_العربية_الواقع_والطموح/
4. آل زيارة، كمال، عبد حامد .(2009). الأستثمار الأجنبي المباشر المنافع والمساوي، مجلة أهل البيت، تصدر عن كلية القانون، جامعة أهل البيت، العدد(7) .
5. بريهي، فارس، كريم.(2011).، تفعيل المناطق الحرة في العراق ضرورة لدعم وتنشيط الاقتصاد الوطني، مجلة التجارة العراقية، العدد (13).
6. بلمداني، رانيا،(2013)، اثر السياسات التنموية في فرض العمل حالة الجزائر، النمو الاقتصادي والتنمية

المستدامة في الدول العربية، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الطبعة الأولى، بيروت.

7. البعاج، طاهر، جاسب. (2017). التنوع الاقتصادي والإمكانات في العراق، الحوار المتمدن، العدد(5433)، متاح على الرابط:

<http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=548463>

8. البنك المركزي العراقي (سنوات مختلفة)، المديرية العامة للإحصاء والأبحاث، التقرير الاقتصادي السنوي.

9. البنك المركزي العراقي.(سنوات مختلفة). التقرير الإحصائي السنوي.

10. ابو علي، يحيى، حمود.(2010). سوق النفط العالمية وانعكاساتها على السياسة النفطية العراقية، أطروحة دكتوراه مقدمة إلى مجلس كلية الادارة والاقتصاد في جامعة البصرة.

11. التجربة الكورية في تنمية الصادرات.(2013). متاح على الموقع:

www.arabapi.org/images/training/programs/1/2013/219_P14011-5.pdf

12. التجربة الماليزية.(2010). متاح على الرابط:

<https://www.abahe.co.uk/b/international-marketing/international-marketing-082.pdf>

13. التقرير الاقتصادي العربي الموحد. (سنوات مختلفة).
صندوق النقد العربي، ملحق (2/17)، ملحق (2/10)،
ملحق (2/15).
14. تقرير التنمية العربية، التنويع الاقتصادي مدخل
لتصويب المسار وارساء الاستدامة في الاقتصادات
العربية، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، 2018.
15. الثعلبي، ساهرة، حسين، الثعلبي، سكره، جهيه
(2015). اثر الاستثمار الأجنبي المباشر في النمو
الاقتصادي لدولة قطر خلال المدة (1989-2013)،
مركز دراسات الخليج العربي متاح على الرابط:
<http://un.uobasrah.edu.iq/papers/1304.pdf>
16. جاسم، عبد الرسول، عبد. (2015). الخصخصة ما بين
ضرورات التنفيذ والتحديات، مجلة المنصور، تصدر عن
كلية المنصور الجامعة، العدد (23).
17. جاسم، محمد، سلمان. (2017). العلاقة بين الاستثمار
الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي في العراق بعد 2003
الواقع والطموح، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية،
تصدر عن كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة بغداد،
العدد (101)، المجلد (23).
18. جباري، شوقي، الحدد، محمد، محجوب. (2013).
مساهمة الاستثمار الأجنبي المباشر في النمو الاقتصادي
لدول شمال أفريقيا – دراسة حالة (تونس، ليبيا، مصر)،

مجلة مركز دراسات الكوفة، تصدر عن جامعة الكوفة، العدد(31)، المجلد(1).

19. الجبوري، حامد، عبد الحسين. (2016). التنوع الاقتصادي وأهميته للدول النفطية، 2016، متاح على الرابط:

<http://fcdrs.com/economical/535>

20. جمهورية العراق، وزارة المالية، الهيئة العامة للمناطق الحرة.(2013). متاح على الرابط:-

<http://www.mof.gov.iq/pages/ar/GeneralAuthfr eeZone.aspx>

21. الجنابي، هيثم، عبد القادر.(2015). اثر الصادرات على النمو الاقتصادي في العراق للمدة 1991-2011، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية، تصدر عن جامعة بغداد، كلية الإدارة والاقتصاد، العدد(46).

22. الحجامي، أزهار، شمران.(2014). دور المصارف في تنمية الاقتصاد العراقي (المصرف العقاري في محافظة واسط - دراسة حالة)، مجلة الكوت للعلوم الاقتصادية والإدارية، تصدر عن كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة واسط، العدد(13).

23. حسن، حسين، عجلان.(2017). تنوع قدرات الاقتصاد العراقي في ظل الهيمنة الريعية الواقع الراهن

- والحسابات المستقبلية، مجلة المنصور، تصدر عن كلية المنصور الجامعة، العدد(27) .
24. الحياي، نعمة، عباس .(2013). سياسات تنمية الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية إشارة خاصة إلى العراق، مجلة دنانير، تصدر عن الجامعة العراقية، العدد(3).
25. خضر، حسان.(2004). مؤشرات أداء التجارة الخارجية، المعهد العربي للتخطيط والتنمية، الكويت
26. خضر، حسان.(2004). الاستثمار الأجنبي المباشر تعاريف وقضايا، إصدارات جسر التنمية، تصدر عن المعهد العربي للتخطيط، الكويت، العدد(32) .
27. خطاب، محمد، عبد اللطيف .(2016). اثر الاستثمار الأجنبي المباشر في الاستثمار المحلي للملكة العربية السعودية، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية، العدد (49).
28. خماط، سلمان، كاظم، كاظم، هلال، علي.(2015)، بعض ملامح القطاع المصرفي العراقي ومتطلبات إصلاحه للمدة (2003-2013)، مجلة المثني للعلوم الاقتصادية والإدارية، تصدر عن كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة المثني، العدد(2)، المجلد (5)
29. داوي، مهدي، صالح، عكاوي، عمر، محمد.(2015)، القطاع المالي وعلاقته بالتجارة الخارجية (دراسة تحليلية

للميزانية العامة وعلاقتها بالميزان التجاري في العراق
للمدة (2012-2014)، مجلة الإدارة والاقتصاد، تصدر
عن كلية الإدارة والاقتصاد، الجامعة المستنصرية،
العدد(105).

30. الربيعي، عبده، مجد، فاضل. (2004). الخصخصة
وأثارها على التنمية في البلدان النامية، مكتبة مدبولي،
القاهرة.

31. الربيعي، فلاح، خلف. (2011). محددات الاستثمار
الأجنبي المباشر في الدول النامية. الحوار المتمدن، متاح
على الرابط:

[http://www.m.ahewar.org/s.asp?aid=275659
&r=0](http://www.m.ahewar.org/s.asp?aid=275659&r=0)

32. رسن، سالم، عبد الحسن، ثامر، مصعب، عبد العالي
(2017)، الاقتصاد العراقي في ضل الهيمنة الريعية
،مجلة الاقتصاد الخليجي، تصدر عن مركز دراسات
البصرة والخليج العربي، العدد(34)

33. الزركوش، علياء، حسين. (2017).، إصلاح وتنمية
قدرات القطاع الخاص إدارة في حقيق الاستقرار
الاقتصادي، المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية، تصدر
عن كلية الإدارة والاقتصاد، الجامعة المستنصرية،
العدد(53).

34. سالم، علي، عبد الهادي. (2012). نحو إستراتيجية فعالة للتنمية الاقتصادية في العراق، مجلة جامعة الانبار للعلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد(4)، العدد(9)
35. الشبيبي، احمد، صدام. (2010). سياسات ومتطلبات الإصلاح الاقتصادي في العراق: رؤية مستقبلية، مجلة الخليج العربي، تصدر عن مركز دراسات الخليج العربي، جامعة البصرة، المجلد (38)، العدد(1-2).
36. الشمري، سلام، منعم. (2015). دور القطاع الزراعي في تنويع مصادر الدخل القومي في العراق، مجلة الكوت للعلوم الاقتصادية والإدارية، العدد(18).
37. الشمري، مايج، شبيب. (2016). رؤية مستقبلية لتنويع مصادر الدخل في العراق، مجلة الكوت للعلوم الاقتصادية والإدارية، تصدر عن كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة واسط، العدد(23).
38. الشمري، مايج، شبيب. (2016). ضرورات التنويع الاقتصادي في العراق، مجلة الكوت للعلوم الاقتصادية والإدارية، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة واسط، العدد(24)
39. الشمري، هاشم، مرزوك، الحسيني، جعفر، عبد الأمير. (2015). المناطق الحرة وإمكانية الاستفادة منها في عملية التحول إلى الاقتصاد الحر في العراق، مجلة كلية

- الإدارة والاقتصاد، تصدر عن كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة بابل، العدد(1)، المجلد(7).
40. صالح، ربيع، خلف، محمد، إيهاب، عباس. (2013). القطاع النفطي (الواقع والآفاق) دراسة تحليلية اقتصادية، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية، تصدر عن كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة بغداد، العدد(74)، المجلد(19).
41. صالح، لورنس، يحيى، كاظم، عقيل، مكي. (2016). ريعية الاقتصاد العراقي وضرورات تنويع مصادر الدخل بعد عام 2003، مجلة الإدارة والاقتصاد، تصدر عن كلية الإدارة والاقتصاد، الجامعة المستنصرية، العدد(108).
42. الصبيحي، فائز، هليل، سريح. (2016). دور الاستثمار المحلي والاستثمار الأجنبي المباشر في التنمية الاقتصادية (دراسة مقارنة للعراق مع الدول المجاورة للمدة 1990-2010، مجلة جامعة الانبار للعلوم الاقتصادية، المجلد(8)، العدد(15)
43. صولو، روبرت، (2003)، نظرية النمو، ترجمة ليلى عبود، المنظمة العربية للترجمة، بيروت.
44. الطائي، عقيل، عبد الحسين. (2015). دور المؤسسات في التنمية الاقتصادية لبلدان مختار مع إشارة إلى العراق أطروحة دكتوراه مقدمة إلى مجلس كلية الإدارة والاقتصاد جامعة البصرة.

45. الطعان، صادق، علي، عبد، حسين، علي. (2017).
القطاع الخاص في العراق
...الواقع...المعوقات..الأصلاحات، مجلة كلية التربية
للبنات للعلوم الإنسانية. تصدر عن جامعة الكوفة،
العدد(20).
46. عبد الرضا، نبيل، جعفر، عبد العالي، امجد، صباح
(2015). اقتصاديات صناعة الغاز الطبيعي، الغدير
للطباعة والنشر، الطبعة الأولى، البصرة.
47. عبد العظيم، عادل. (2010). تجربة ماليزيا، متاح على
الرابط :-
[http://arabapi.org/images/training/programs/
1/2005/32_C22-4.pdf](http://arabapi.org/images/training/programs/1/2005/32_C22-4.pdf)
48. عبد الوهاب، احمد. (2015). نظرة عامة على قضية
الخصخصة، المركز المصري لدراسات السياسات العامة
متاح على الرابط:
49. العساف، احمد، عارف. (2009). سياسة الخصخصة
وأثرها على البطالة والأمن الوظيفي للعاملين " شركة
الاسمنت الأردنية كنموذج، مجلة اقتصاديات شمال
أفريقيا، تصدر عن مخبر العولمة، جامعة حسيبة بن بو
علي بالشلف، الجزائر، العدد(7).
50. عساف، نزار، ذياب، عواد، خالد، روكان. (2014).
متطلبات التنويع الاقتصادي في العراق في ظل فلسفة

- إدارة الاقتصاد الحر، مجلة جامعة الانبار للعلوم الاقتصادية والإدارية، العدد(12)، المجلد(6).
51. العلي، رحمن، حسن. (2016). دور القطاع الزراعي في تنوع مصادر الدخل القومي، مجلة الكوت للعلوم الاقتصادية والإدارية، العدد(21).
52. علي، مظفر، حسني، صبيح، دينار، طلال. (2014). المناطق الحرة في العراق "الوقع والتحديات"،المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية، تصدر عن كلية الإدارة والاقتصاد، الجامعة المستنصرية، العدد(42).
53. علي، رحمن، حسن، كاظم، بيداء، جواد. (2016). دور القطاع الزراعي في تنوع مصادر الدخل القومي في العراق للمدة (2000-2013)،مجلة الكوت، العدد(21).
54. غيلان، مهدي، سهر. (2007). دور القطاع الزراعي في سياسات التنوع الاقتصادي للعراق، مجلة جامعة كربلاء، العدد (2)، المجلد الخامس
55. فليح، مهيب، كامل. (2011). واقع شبكة النقل في العراق، مجلة المخطط والتنمية، تصدر عن جامعة بغداد، العدد(23).
56. قويدري، كريمة. (2011). الاستثمار الأجنبي المباشر و النمو الاقتصادي في الجزائر، رسالة ماجستير مقدمة إلى مجلس كلية جامعة ابي بكر بلقايد

57. كاظم، ثامر، عبد العالي. (2017). واقع الاقتصاد العراقي ومتطلبات إصلاحه، مجلة المثني للعلوم الاقتصادية، تصدر عن كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة المثني، العدد(1)، المجلد(7).
58. كرم، بثينة، محمد. (2016). تفعيل دور السياحة الدينية لرشد الموارد المالية للدولة وزارة التخطيط مكتب السيد الوكيل للوزارة، العدد(23).
59. كريم، علي، خضير. (2010). الخصخصة وضرورات التحول للاقتصاد العراقي، مجلة القادسية للعلوم الإدارية والاقتصادية، المجلد(12)، العدد(2)
60. ليلو، سمير، حسن. (2015). تأثير هبوط أسعار النفط على الاقتصاد وعلى التنمية المستدامة في العراق، شبكة الاقتصاديين العراقيين، متاح على الرابط :
61. مخلفي، أمينة. (2013). مدخل إلى الاقتصاد البترولي(اقتصاد النفط)، جامعة قاصدي مرباح – ورقلة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير.
62. مخلفي، أمينة. (2014). "اثر تطور أنظمة استغلال النفط على الصادرات – دراسة حالة الجزائر بالرجوع إلى بعض التجارب العالمية.
63. مرزوك، عاطف، لافي. (2013). التنويع الاقتصادي في بلدان الخليج العربي مقارنة للقواعد والدلائل، مجلة

- الاقتصادي الخليجي، تصدر عن مركز دراسات الخليج العربي، جامعة البصرة، العدد (24)
64. مسلم، حمدية، شاکر. (2012). أهمية الاستثمارات الأجنبية في تنمية الصناعة النفطية للمدة 2003-2010، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية، تصدر عن كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة بغداد، العدد (69)، المجلد (18)
65. معل، حالوب، كاظم، احمد، علي، محمد. (2015). الاقتصاد العراقي بين الهيمنة الريعية وإمكانية التنوع الاقتصادي المستقبلية، مجلة المنصور، العدد (24).
66. معل، حالوب، كاظم، سلمان مروة، خضير. (2016). التجارة الخارجية للعراق بين ضرورات التنوع الاقتصادي وتحديات الانضمام إلى (WTO)، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية، تصدر عن جامعة بغداد، كلية الإدارة والاقتصاد، العدد (88)، المجلد (22).
67. منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول الأوابك (2009). (OAPEC)، الإدارة الاقتصادية، تقرير الأمين العام السنوي السادس والثلاثون.
68. موسى، عبد الستار، عبد الجبار. (2010). دراسة تحليلية لواقع القطاع النفطي في العراق وآفاقه المستقبلية، مجلة الإدارة والاقتصاد، تصدر عن كلية الإدارة والاقتصاد، الجامعة المستنصرية، العدد (85)

69. النجار، يحيى، غني، كاظم، رياض، جواد.(2017). واقع الصناعة التحويلية في العراق واستراتيجيات النهوض بها (رؤية مستقبلية)،مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية، العدد(50).
70. النجفي، د. سالم توفيق النجفي(1988)، القرشي، د. محمد صالح القرشي، مقدمة في اقتصاد التنمية، مديرية دار الكتب للطباعة، والنشر، جامعة الموصل.
71. نجم، علياء، سهيل .(2017). القطاع الخاص ودوره في حل مشكلة البطالة في العراق، مجلة واسط للعلوم الإنسانية، تصدر عن كلية العلوم، جامعة واسط، العدد (38)، المجلد (13).
72. النداوي، خضير، عباس .(2014). الاستثمار الأجنبي في القطاع النفطي في العراق بعد 2003، مجلة كلية التربية للبنات، العدد(3)، المجلد(25).
73. نعمة، مناف، مرزة.(2016). إستراتيجية التنويع الاقتصادي وأثرها في تحقيق الاستقرار الاقتصادي في العراق دراسة تحليلية للمدة 2003-2014 جامعة القادسية، كلية الإدارة والاقتصاد العدد (26).
74. نظريات النمو الاقتصادي من آدم سميث إلى بول رومر الحائز على نوبل في الاقتصاد ٢٠١٨

<https://elmahatta.com/%D9%86%D8%B8%D8%B1%D9%8A%D8%A7%D8%AA-%D8%A7%D9%84%D9%86%D9%85%D9%>

75. الوائلي، احمد عبد الله، سلمان، عبد العالي، مصطفى، حسين، (2017).، موازنة العراق الاتحادية بين الاختلالات وإمكانات إصلاحها " إستراتيجية مستقبلية"، مجلة الكوت للعلوم الاقتصادية والإدارية تصدر عن كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة واسط، العدد(27)
76. وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي العراقية، الجهاز المركزي للإحصاء، المجموعة الإحصائية (2014-2016)، جدول رقم (1/18)
77. وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي في العراق.(سنوات مختلفة). الحسابات القومية، بغداد.
78. وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي.(2017)، الجهاز المركزي للإحصاء، مديرية الإحصاء الصناعي، نتائج الإحصاء الصناعي للمنشآت الصناعية الكبيرة.
79. وزارة التخطيط.(سنوات مختلفة). الجهاز المركزي للإحصاء، مديرية الإحصاء الصناعي للمنشآت الصناعية
80. وزارة التخطيط، خطة التنمية الوطنية للسنوات 2010-2014.

81. وزارة التخطيط، خطة التنمية الوطنية للسنوات 2013-2017
82. وزارة التخطيط، خطة التنمية الوطنية للسنوات 2018-2022
83. يحيى، سعيدي.(2007).، تقييم مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر، أطروحة دكتوراه مقدمة إلى مجلس كلية العلوم الاقتصادية علوم التسيير، جامعة منتوري
84. يعقوب، محمد، صباح.(2014). دور الاستثمار الأجنبي المباشر في تطوير صناعة النفط والغاز في العراق، بحث دبلوم عالي غير منشور مقدم إلى مجلس كلية الإدارة والاقتصاد / جامعة البصرة
85. Argy، Victor. (1970) "Structural inflation in developing countries."Oxford Economic Papers 22.1.
86. Berthelemy، j. and sodrling، I. (2001). "The role captical accumulation، adjustment and structural change for economic take-off. Empirical evidence for African growth episodes "، world development، 29(2).
87. BP statically review of world. (June 2018).

88. Paulo, Miguel, Francisco. (2013). Diversification of the Angolan Exports – Challenges and Benefits ,University of Portuguese unpublished m.s.c thesis.
89. Herzer, D. and Nowak-Lehmand, F. (2002). “Export Diversification, Externalities and Growth: Evidence for Chile”, P2. Available on the link: <https://www.econstor.eu/bitstream/10419/19840/1/Herzer.pdf>
90. Mohammed, Ali, Mohammed. (2014). Diversification Prospects for Sustainable Libyan Economic Growth University of Huddersfieldk ,unpublished PhD thesis.
91. Hvidt, Martin. (2013). Economic Diversification in GCC Countries: Past Record and Future Trend, research paper no.(27) ,published in the London School of Economics and Political Science
92. OPEC Annual Statically bulletin. (2008). Vienna.

93. OPEC Annual Statically bulletin. (2009).
Vienna.
94. OPEC Annual Statically bulletin. (2012).
Vienna.
95. OPEC Annual Statically bulletin. (2013).
Vienna.
96. OPEC Annual Statically bulletin. (2018).
Vienna.
97. OPEC Annual Statically bulletin. (2018).
Vienna.
98. OPEC Annual Statically bulletin. (2018).
Vienna.
99. Paulo، Francisco Miguel. (2013)."
Diversification of the Angolan Exports–
Challenges and Benefits"، Diss.
Universidade Católica Portuguesa Lisbon.
100. Steven Barnett. (2003). why should the
producing countries to maintain their
resources، Journal of Finance and
Development، IMF، Washington.

دور القطاع النفطي في توفير متطلبات التنويع الاقتصادي في العراق



جميع الحقوق محفوظة لـ مركز الرفايدين للحوار RCD
لا يجوز النسخ أو إعادة النشر من دون موافقة خطية من المركز

جمهورية العراق - النجف الاشرف - حي الحوراء - امتداد شارع الاسكان

www.alrafidaincenter.com

info@alrafidaincenter.com

00964782622246

ص.ب. 252

